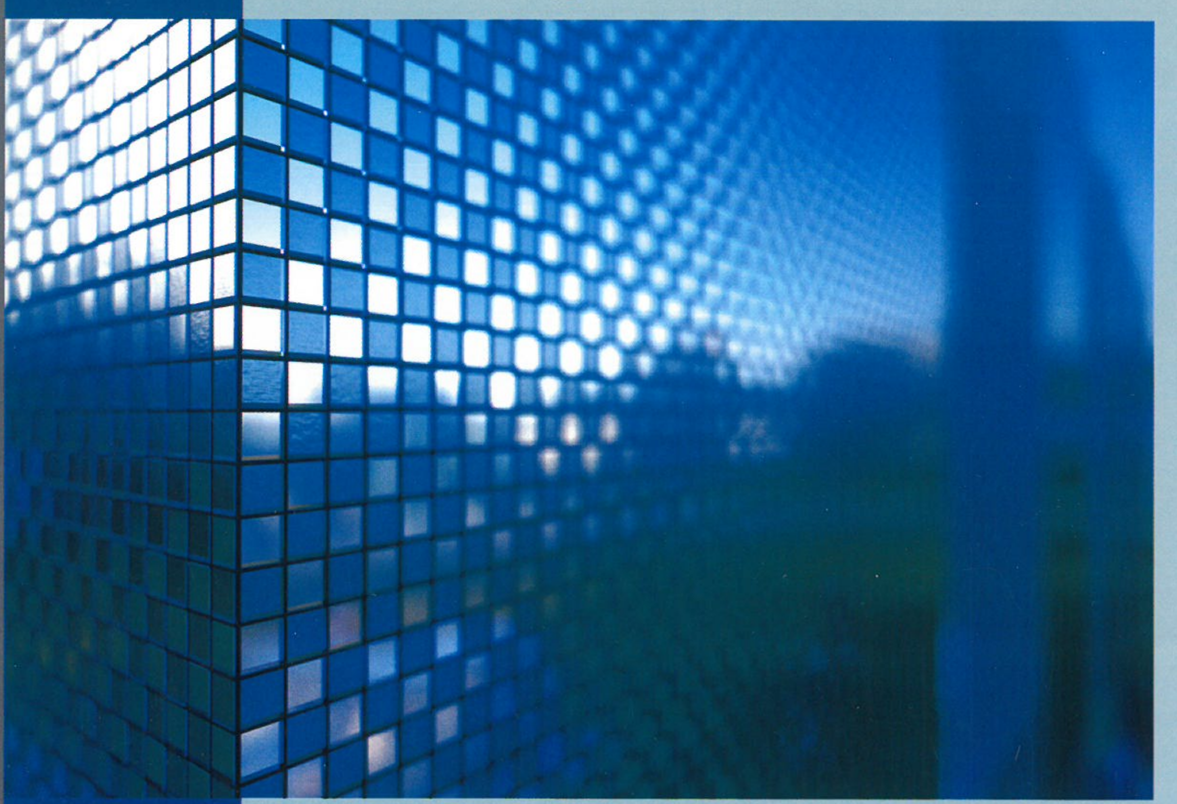




مباحث في الوسطية

منشورات



مباحث في الوسطية

الطبعة الأولى / ٢٠١١
1st Edition / 2011

إصدار: اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا
Publisher: Federation of Islamic Organisations in Europe
34, rue de la Pacification
B-1210 Brussels
BELGIUM

المحتويات

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على النبيِّ الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

يشتمل هذا الكتاب، بفصوله الثلاثة، على مباحث في موضوع الوسطية، لاثنين من الأساتذة الفضلاء من روّاد العمل الإسلامي الأوروبي.

في الفصل الأول يبحث فضيلة الدكتور أحمد جاباالله، مسألة «الوسطية بين واجب المواطنة في أوروبا وحفظ الهوية الإسلامية، الواقع الماثل والأمل المرتجى». ويتأسّس تناول هذا الموضوع على أنّ الوجود الإسلامي الواسع والمتنامي في البلاد الأوروبية يطرح على المسلمين وعلى المجتمعات الأوروبية مجموعة من القضايا والإشكالات التي أصبحت محلّ اهتمام الباحثين والدارسين ورجال الفكر والسياسة، ولعل من أبرز القضايا التي تطرح اليوم قضية المواءمة بين واجب الوفاء بمقتضيات المواطنة للمسلم وواجب الحفاظ على الهوية الإسلامية.

أمّا الفصل الثاني، فيأتي بعنوان «الوَسَطيَّةُ والبُعْدُ الحَضاري»، لفضيلة الأستاذ أحمد الراوي، ويتناول جوانبَ متصلةً بالبُعد الحضاريِّ للوسَطية. فهو يتطرقُ إلى علاقة الحضارة والثقافة الإسلاميّة بالحضارات والثقافات الأخرى، كما يحذّر من هيمنةَ حضارة وثقافة واحدة على بقية الحضارات والثقافات، ويبحث كذلك ظروفاً ومتغيرات ومستجدات تحثّ بدورها على بلورة المشروع الحضاري الإسلامي. ومن ثم؛ يقف الفصل عند هذا المشروع الحضاريِّ الإسلاميِّ المنشودِ للمرحلة المقبلة، ساعيا إلى أن يُضيءَ بعضَ معالمِه وأن يُركِّزَ على عددٍ من مفاصِله.

أمّا الفصل الثالث، فيعالج فيه فضيلة الأستاذ أحمد الراوي موضوع «العلاقات الإنسانية في ضوء الوسطيّة»، سعياً إلى تعامل رشيد مع التنوّع الثقافي وتوطيد التواصل والتعارف بين الأمم.

لعلّ هذا الكتاب بفصوله الثلاثة، التي قُدِّمت في الأصل ضمن مؤتمرات متفرِّقة ثمّ جُمعت على هذا النحو، يعين على إنضاج الفكر في موضوع الوسطية وشواغل مسلمي أوروبا. ونسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل هذا العمل إضافة ملموسة في حقله.

اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا

قسم الإعلام

جمادى الثاني ١٤٣٢ هـ/ مايو ٢٠١١م

الفصل الأول

الوسطية

بين واجب المواطنة في أوروبا وحفظ الهوية الإسلامية الواقع الماثل والأمل المرتجى

د. أحمد جاب الله

مدير المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية بباريس/ فرنسا

مدخل:

إنّ الوجود الإسلامي الواسع والمتنامي في البلاد الأوروبية يطرح على المسلمين وعلى المجتمعات الأوروبية مجموعة من القضايا والإشكالات التي أصبحت محلّ اهتمام الباحثين والدارسين ورجال الفكر والسياسة، ولعل من أبرز القضايا التي تطرح اليوم قضية المواءمة بين واجب الوفاء بمقتضيات المواطنة للمسلم وواجب الحفاظ على الهوية الإسلامية. وكثيراً ما يَرد السؤال التالي من بعض المسلمين: هل أنّ التركيز على مواطنة المسلم في مجتمعٍ غير إسلامي لا يؤدِّي إلى تحلّله من هويّته الإسلامية، إذ أنّ المواطنة تقتضي منه اندماجاً في نسيج المجتمع ومشاركة في حياته في مختلف الميادين؟.

وبمقابل هذا السؤال يَرد سؤال آخر قد يطرحه بعض أفراد المجتمع من غير المسلمين عن مدى قدرة المسلمَ على الانصهار في المجتمع إذا ظلّ متشبثاً بخصوصياته الدينية والثقافية؟ وقد ظهرت للإجابة على هذا السؤال اتجاهات عديدة بين المفكرين والسياسيين، فمنهم من يرى أنّ الحل هو في الانصهار الكامل في المجتمع ولو أدّى لك إلى فقدان كثير من الخصوصيات، ومنهم من يرى أنّ الاندماج في المجتمع يمكن أن يتمّ دون ذوبان وانسلاخ عن القيم والثقافة المميّزة.

وفي الحقيقة إذا تأملنا في هذه الإشكالية المطروحة برويّة وتعقّل فإنه يمكننا القول إنّ الجمع بين ما يبدو كطرفيّ معادلة أمر ممكن إذا توفّرت الإرادة الصحيحة من قِبَل المسلمين الذين ينشدون الانخراط في مجتمعاتهم الأوروبية، ومن المجتمع الذي يَجب أن يفتح ذراعيه ليستوعب كافةَ أفراده على اختلاف أديانهم وثقافاتهم، بل إنه يجد في ما هو حاصل بينهم من اختلاف وتنوع مصدر إثراء للمجتمع ككلّ.

بين مقتضيات المواطنة ومقتضيات الحفاظ على الهوية: تناقض أم تكامل؟

لعله من المفيد قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال أن نبدأ أولا بتعريف المواطنة، وتعريف الهوية.

يمكننا أن نعرِّف المواطنة على أنها عبارة عن عقد اجتماعي يجمع بين الأفراد في مجتمع ما، وذلك بقطع النظر عن تباين انتماءاتهم الدينية وخصوصياتهم الثقافية وأصولهم العرقية، وذلك في إطار وطن معيّن، يحتكم إلى سلطة موحدة منبثقة عن نظام سياسي، يلتزم فيه المواطنون بمرجعية القانون السائد، ويعملون من أجل الصالح العام المشترك.

إنّ هذا التعريف للمواطنة يمثّل قاسماً مشتركاً بين جميع الثقافات والحضارات، بل إنه بإمكاننا أن نقول إنّ المسلمين منذ العهد النبوي قد أسّسوا مجتمعهم الإسلامي الأول على قاعدة المواطنة، من خلال ما عُرف بدستور المدينة الذي أقرّ بحقوق جميع المواطنين على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم.

وأمّا مقتضيات المواطنة فإنها تعود إلى الحقوق والواجبات التي يجب أن يمارسها كل مواطن في المجتمع، وتتوزّع حقوق المواطنة على شعب ثلاث:

- الحقوق المدنية، وتشمل: المساواة أمام القانون، الحرية الشخصية مثل حرية التنقل، حرية التعبير، حرية الاعتقاد، حرية الرأي، حرية التملك، حرية التعاقد مع الآخرين.
- الحقوق السياسية، وتشمل أساساً حقّ الانتخاب وحقّ المشاركة في الحكم.
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل أساساً حقّ العلاج وحقّ العمل.

وأمّا الواجبات فتشمل:

- احترام سلطة الدولة.
- الالتزام بالقانون العام.
- الولاء للوطن.
- حماية الوحدة الوطنية.
- المساهمة في تحقيق استقرار المجتمع وأمنه وازدهاره.
- المشاركة في الحياة العامة.
- احترام حرية الآخرين.

أمّا الهوية فيمكننا أن نعرِّفها على أنها مجموعة الخصائص التي تُعبِّر عن كيان الإنسان وأفكاره ومعتقداته ومشاعره وسلوكيّاته. وإنّ العناصر المكونة للهويّة تعود إلى مصادر متعدِّدة كالدين والثقافة والتاريخ والوسط العائلي والموطن الذي ينشأ فيه الإنسان أو يعيش فيه، وتتقاطع هذه العناصر في ما بينها لتُشكِّل في كلّ مجتمع إنساني أساساً مشتركاً للهويّة الوطنية، ولكنها تتمايز داخل المجتمع الواحد بناء على اختلاف انتماءات الناس وتعدّد توجّهاتهم، وبذلك يصبح لكل إنسان هويّة خاصّة يلتقي في بعض قسماتها مع الجميع ويتمايز في قسمات أخرى مع غيره، فالمسلم الأوروبي مثلاً يلتقي في صفته الأوروبية مع جميع مواطنيه الأوروبيين، ويلتقي في صفته الإسلامية مع المجموعة الإسلامية، كما يلتقي المسيحي مع المجموعة المسيحية، ولا يشكّل التمايز في بعض عناصر الهويّة مشكلة إذا قَبِل الجميع بقاعدة التعدّدية وقبول الآخر واحترام خصوصيّاته، ولكن عندما يسعى البعض إلى التأكيد على عنصر من عناصر هويّته على حساب الآخر فهنا تصبح الهويات متصارعة في ما بينها، لأنّ العناصر المشتركة تغيب لحساب عناصر التمايُز.

وأمّا مقتضيات الحفاظ على الهوية الإسلامية فإنها تعود إلى كلّ ما من شأنه أن يحافظ على تبنّي الاعتقادات الإسلامية وممارسة الشعائر الدينية والتمسّك بالخصوصيّات الثقافية، والعمل على نقل ذلك إلى الأجيال المتلاحقة.

في ضوء ما سبق ذكره فهل يمكن إذن الجمع بين مقتضيات المواطنة في المجتمعات الأوروبية وبين مقتضيات الحفاظ على الهوية الإسلامية؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من استعراض مقتضيات المواطنة ومحاكمتها إلى المبادئ الإسلامية، من خلال مناقشة الإشكالات التالية:

١- هل أنّ احترام سلطة الدولة يتعارض مع مبدأ الحاكمية لله؟

إنّ احترام سلطة الدولة للمواطن المسلم في مجتمع غير إسلامي هو التسليم بأحقية السلطة الحاكمة في إدارة شؤون البلاد، باعتبارها تعبّر عن إرادة المواطنين الذين اختاروها اختياراً ديمقراطياً، وليس هناك في هذا الأمر ما يترتّب عليه محاذير شرعية، وذلك للأسباب التالية:

- إنّ وجود المسلم في مجتمع غير إسلامي يعفيه من المطالبة بإقامة نظام سياسي إسلامي، فالنظام السياسي الإسلامي يجب أن يكون قائماً على اختيار مجتمع مسلم، وليس هو نظام يُفرَض على الناس وبالأخصّ إذا كانوا غير مسلمين.

- إنّ النظام السياسي الإسلامي يقوم على سلطة بشرية يتمّ اختيارها اختياراً حرّاً بناء على قاعدة الشورى، وهو ينطلق من القيم الإسلامية التي تدعو إلى مراعاة المصالح، وهو بهذا المعنى ليس نقيضاً لما هو قائم من أنظمة سياسية ديمقراطية في عالمنا المعاصر، وإن وُجدت بعض عناصر التباين والاختلاف.

- إنّ احترام سلطة الدولة شرط أساس في استقرار المجتمع وحفظه من الفوضى والاضطراب، وهو بهذا المعنى يحقّق مقصداً شرعيّاً معتبراً.

- إنّ الدولة الديمقراطية هي نتاج اختيار شعبيّ حرّ، والمسلم كغيره من المواطنين يملك بصوته الانتخابي أن يساهم في تغيير القائمين على سلطة الدولة، من خلال الانتخابات.

وبناء عليه فإنّ المسلم يمكنه أن يحترم سلطة الدولة دون حرج شرعي.

٢- هل الالتزام بالقانون العام يتنافى مع واجب الالتزام بشرع الله تعالى؟

تفخر المجتمعات الأوروبية بأنها مجتمعات تحكمها دولة القانون، الذي يخضع له من حيث المبدأ جميع المواطنين حكّاماً كانوا أو محكومين، وهذا أمر يلتقي مع قيم العدل والمساواة التي دعا إليها الإسلام كذلك.

إنّ القوانين السائدة اليوم في المجتمعات الأوروبية لا تتدخّل غالباً في الشأن الديني بما يؤدي إلى تحديد حرية الممارسة الدينية لمختلف الطوائف الدينية، بل إنّ من أسس علمانية الدولة مبدأ الحياد بخصوص الأديان وكفالة حقوق أتباعها. وأمّا ما قد تبيحه القوانين من أمور قد تتعارض مع الإسلام، فإنها لا تفرضها على الناس إذا كانوا يرفضون الأخذ بما أباحه القانون، فإذا كانت بعض القوانين الغربية اليوم تسمح مثلا بالزواج المثلي الذي ترفضه الأديان، فإنها في الوقت نفسه لا تفرضه على أحد، وبالتالي يجب أن نفرّق بين معارضتنا لقانون غير مُلزم وقانون مُلزم، فإذا كان القانون يُلزِم المواطن المسلم بمخالفة أمر شرعي فعليه في هذا الحالةَ العمل من خلال ما يكفله له القانون من حقّ الاعتراض العمل على المطالبة بإعفائه من الخضوع لهذا القانون الذي يصادم شريعته. وقد رأينا في عدد من الدول الأوروبية كيف أنها استجابت لمطالب المسلمين في مسالة مراعاة اللباس الشرعي للمرأة المسلمة في سلك الشرطة وقد حصل هذا في بريطانيا، وكذلك سماح دولة السويد للمسلمين بتخويل أئمة معتمدين لإجراء عقود الزواج في إطار

القوانين السويدية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إنّ القوانين في الدول الأوروبية محكومة بقواعد دستورية عامّة وبمواثيق حقوق الإنسان التي تكفل حرية الممارسة الدينية، وبالتالي فإنّ المواطن المسلم يمكنه من خلال المطالبة العادية أو من خلال اللجوء إلى القضاء أن يُعفَى من أي إلزام قانوني يتعارض مع دينه[1].

٣- هل أنّ ولاء المسلم لوطنه في بلد غير مسلم يعارض ولاءه للإسلام والمسلمين؟

إنّ الولاء للوطن معناه الحرص على مصالحه والوفاء له وعدم خيانته، وهل الإسلام يمنع المسلم من هذا سواء كان انتماؤه لبلد إسلامي أو غير إسلامي؟ إنّ الإسلام يحثّ المسلم حيثما كان على الوفاء بعهوده ومواثيقه مع الآخرين ويحرِّم عليه الخيانة والغدر، والنصوص الإسلامية متضافرة لتقرير هذا الأمر:

- يقول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود).

- ويقول الله تعالى: (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلاّ على قوم بينكم وبينهم ميثاق).

- وقال عليه الصلاة والسلام: «ثلاثٌ ليس لأحد فيهنّ رخصة: برّ الوالدين مسلماً كان أو كافراً، والوفاء بالعهد لمسلم كان أو كافراً، وأداء الأمانة إلى مسلم كان أو كافراً» رواه البيهقي في شعب الإيمان في باب الإيفاء بالعهود.

- وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً: «من أمّن رجلاً على نفسه فقتله، أُعطي لواء الغدر يوم القيامة»، رواه أحمد في مسنده.

فهل يكون من مقتضيات الولاء أن يؤيِّد المسلم بلده غير المسلم في موقف يكون فيه ظالماً لغيره، خصوصاً إذا كان هذا الظلم يقع على مسلمين، كما هو الحال في عدد من الحروب التي تُشَنّ على بلاد إسلامية؟ إنّ المسلم بحكم التزامه بعقد الوفاء لا يجوز له أن يغدر وأن يخون، ولكنه يمكنه أن يُبدي معارضته لما يراه ظلماً وعدواناً وأن يطالب بالتخلّي عن ذلك، وحرية التعبير عن الرأي مكفولة في المجتمعات

---

١ قد يكون المثال الوحيد الذي نرى فيه القانون يلزم المسلم بأمر يعارض التزامه الديني هو قانون الرموز الدينية الصادر في فرنسا، والذي تنظر المحاكم حاليا في بعض القضايا المرفوعة بشأن تطبيقه

الأوروبية، ولذلك نرى الآلاف من المواطنين الأوروبيين يسيِّرون المظاهرات ويعلنون احتجاجهم على حروب تشارك فيها بلادهم ولا يمنعهم أحد من ذلك[٢].

٤ . هل أنّ حماية الوحدة الوطنية في مجتمع غير مسلم يتنافى مع مبدأ الترابط على أساس العقيدة؟

إنّ من مقتضياتِ المواطنة أن يعمل المواطن على حماية الوحدة الوطنية في بلاده وأن ينأى عن كلٍّ ما يمكن أن يعرِّض البلد للافتراق والتشتّت، وقد يظنّ البعض أنّ المسلم لا يجوز له أن يرتبط ارتباطَ ولاءٍ بغيره إلاّ على أساس العقيدة، في حين أننا نجد القرآن الكريم وهو يحدِّثنا عن صِلة أنبياء الله تعالى بأقوامهم فيشير إلى وشائج الصلة بهم مع أنهم كانوا على غير سبيلهم وكثير كذبوا برسالاتهم، يقول الله تعالى: ﴿وإلى عاد **أخاهم هودا** قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره أفلا تتقون...وإلى ثمود **أخاهم صالحا** قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره... **ولوطاً إذ قال لقومه** أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين... **وإلى مديَن أخاهم شعيباً** قال يا قوم اعبدوا الله...﴾ . الأعراف ٦٥ إلى ٨٥ ..

ومن جانب آخر فإنّ الإسلام دعا إلى التوافق ونبذ الفُرقَة والخلاف والتنازع دعوة عامّة تشمل الناس جميعاً، وقد جاء القرآن الكريم في معرض الدعوة إلى الحوار مع المخالفين في العقيدة يدعوهم إلى كلمة سواء:

قال تعالى: ﴿قُل يا أهل الكتاب تعالَوْا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾ (آل عمران ٦٤).

قال الألوسي في تفسيره للآية: «وقيل: إنّ سواء مصدر بمعنى مستوية، أي لا يختلف فيها التوراة والإنجيل والقرآن، أو لا اختلاف فيها بكل الشرائع».

وذكر ابن عطية في تفسيره للآية: «والذي أقوله في لفظ «سواء» أنها ينبغي أن تُفسّر بتفسير خاص بها في هذا الموضع، وهو أنه دعاهم إلى معانٍ جميع الناس فيها مستوون، صغيرهم وكبيرهم».

وقد كان من أهداف دستور المدينة توحيد أهلها في إطار مواطنة يستوي فيها الجميع في الحقوق والواجبات.

---

٢ الاحتجاجات السياسية التي جابت شوارع لندن وروما ومدريد وباريس ضد الحرب على العراق لم نجد مثلها حتى في الدول الإسلامية.

٥ . هل هناك ما يمنع المسلم في أوروبا من المساهمة في تحقيق استقرار المجتمع وأمنه وازدهاره؟

إنّ حب الخير للناس والاحسان إليهم ممّا دعا إليه الإسلام واعتبره من أوجه البرّ وعمل الخير، هذا من حيث المبدا العامّ فكيف إذا تعلّق الأمر بمجتمعك الذي تعيش فيه وتتبادل فيه مع مواطنيك المصالح والمنافع فإنّ الواجب في إرادة الخير يكون أوكد، وقد جاءت نصوص عديدة تؤكِّد على هذا المبدأ :

- يقول الله تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يُخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتُقسطوا إليهم إنّ الله يُحبّ المُقسطين﴾ (الممتحنة ٨).

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وتُقسطوا إليهم﴾ «أي تُعطوهم قسطاً من أموالكم على وجه الصلة، وليس يريد به من العدل، فإنّ العدل واجب فيمن قاتل وفيمن لم يقاتل، قاله ابن العربي».

- وقال عليه الصلاة والسلام: «الخلق عيال الله فأحبّهم إلى الله أنفعهم لعياله». رواه أبو يعلى الموصلي والبيهقي في شعب الإيمان ..

- وقال عليه الصلاة والسلام: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه، أو قال لجاره، ما يحبّ لنفسه» رواه مسلم.

وقد ذكر الإمام النووي في شرح الأربعين أنّ الأخوّة في الحديث تشمل المسلم وغير المسلم، فقال: «قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتّى يُحبّ لأخيه ما يحب لنفسه» الأوْلى أن يُحمل ذلك على عموم الأخوة حتى يشمل الكافر والمسلم، فيحب لأخيه الكافر ما يُحِبّ لنفسه من دخوله في الإسلام، كما يُحبّ لأخيه المسلم دوامَه على الإسلام، ولهذا كان الدعاء بالهداية للكافر مستحبًّا، والحديث يدلّ على نفي الإيمان عمّن لا يُحِبّ لأخيه ما يُحِبّ لنفسه، والمُراد بالمحبة إرادة الخير والمنفعة...»[٣].

٦ . من مقتضيات المواطنة المشاركة في الحياة العامّة، فهل يؤدِّي ذلك بالمسلم إلى الوقوع في بعض التأثيرات المنافية لدينه في ما يعتبره غيره جائزاً ولكنه فيه حرج شرعي بالنسبة للمسلم؟

إنّ هذا الأمر يُطرَح على كثير من المسلمين عندما يحتكّون بغيرهم في المجتمع

---

٣ شرح متن الأربعين النووية، يحي بن شرف الدين النووي.

وقد يلجأ بعضهم، خوفاً من الوقوع في المحاذير، إلى الانعزال عن الآخرين وتوقّي الاختلاط بهم إلاّ في حدود ضيقة، ولكنّ هذه العزلة تؤدّي بالمسلمين إلى أن يكونوا على هامش المجتمع ولا تحقّق معاني الالتقاء والتعارف بين مواطنين يعيشون في فضاء واحد وتقتضي مصالحهم التبادل والاختلاط. إنّ الانسان لا يُفرَض عليه عند تعامله مع غيره أن يتخلّى عن خُلُقه وقيمه وإذا رأى من غيره ما لايعجبه فعليه أن يصبر على ذلك مصداقاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم». حديث صحيح رواه البخاري في الأدب المفرد..

إنّ المسلمين وهم يعانون من انتشار صورة سلبية عنهم وعن دينهم في حاجة إلى أن يعدّدوا فرص الالتقاء مع غيرهم، كما أنّ مشاركتهم في الشأن الاجتماعي والسياسي حتى يكونوا فاعلين ويدافعوا عن حقوقهم كمواطنين، لا يتمّ لهم إلاّ من خلال التعاون مع غيرهم.

٧. ومن مقتضيات المواطنة في مجتمع تعدّدي احترام حرية الآخرين التي قد يرى بعض المسلمين أنها توقعهم في حرج شرعي عندما يرون أنهم قد يقرّون باسم الحرية سلوكاً خاطئاً في ميزان دينهم.

إنّ الحرية في الاعتقاد والسلوك من القواعد المهمّة في المجتمعات الأوروبيّة، وقد يختلف الناس حول الحدود التي يجب أن تنضبط بها الحرية انطلاقاً من معتقداتهم وقيمهم الأخلاقية. ويمكن للمسلم أن يدعو إلى القيم العامّة التي يمكن أن يلتقي عليها كثير من الناس وخصوصاً من أتباع الأديان السماوية التي تلتقي في كثير من مبادئ الأخلاق، ولكنّ ذلك لا يجعله يصادر حرية الآخرين باسم معتقداته الخاصّة. وقد أقرّ الإسلام حتى في ظلّ مجتمعه الإسلامي بحقوق غير المسلمين في تعاطي ما هو من عاداتهم ولو كان نافياً لأحكام الإسلام مع احترام النظام العام في المجتمع. وكما سبقت الإشارة إليه فإنّ المسلم عندما يعيش في مجتمع غير إسلامي فإنه لا تحكمه القواعد نفسها التي تحكم وجوده في مجتمع مسلم.

ما هو واقع المسلمين اليوم في أوروبا بالنظر إلى مقتضيات المواطنة المطلوبة منهم في المجتمع؟

لا شك أنّ هناك تحوّلات تجري في واقع المسلمين نحو مزيد من التواصل مع المجتمع والاندماج الإيجابي فيه، ولكن لا تزال هناك كثير من الحواجز التي تُعيق مسيرة المواطنة، ويمكن تلخيص أهمّ أسباب هذه العوائق في عوامل بعضها يعود

إلى المسلمين أنفسهم وبعضها يعود إلى المجتمعات الأوروبية على تفاوت بينها في هذا المجال.

أمّا ما يعود إلى المسلمين من هذه العوامل فيتمثل أساساً في:

١ . قلّة انفتاح المسلمين على المجتمع وميلهم إلى الانعزال إمّا بسبب الخوف من الذوبان في تيّار المجتمع العريض أو لصعوبة الانخراط في نسيج المجتمع. وتبرز هذه الصعوبة خصوصاً عند الجيل الأول من المهاجرين المسلمين الذين تعترضهم صعوبة إتقان لغة القوم والمعرفة بأعراف المجتمع وعاداته.

٢ . الانتماءات الإقليمية والعرقية ودورها في تثبيت الارتباط الاجتماعي في أوساط عرقية مُغلَقة لا تفصلهم عن المجتمع الكبير فحسب وإنما تعزلهم حتى عن بقية إخوانهم من المسلمين الآخرين. ومع الأسف فإن بعض الدوائر التي لا تريد للمسلمين أن يكونوا مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم الأوروبية تشجّع على هذا التوجّه.

٣ . وجود بعض الأفكار التي يدعو أصحابها إلى ضرورة مفاصلة المجتمع أو الحدّ من التعامل معه في أضيق نطاق لتحقيق التميّز العقائدي والحذر من الوقوع في المحاذير والشبهات. وتجد هذه الأفكار صدى عند عدد من الشباب المتديّن من الأجيال الجديدة، الذين يُفترَض فيهم أن يكونوا أكثر قابلية لتحقيق مقتضيات المواطنة.

وأما العوامل المعيقة لمسيرة المواطنة من جهة المجتمع فتعود إلى أسباب من أهمها:

١ . دور الإعلام في تقديم صورة سلبية عن الإسلام والمسلمين، ممّا ينمّي موقف الرفض والحذر تجاههم من قِبل الرأي العام. وكثيراً ما يستخدم الإعلام الأحداث الخارجية التي تعيشها بعض المناطق الإسلامية وما يجري فيها من مشكلات وصراعات لتعميق الصورة النمطية السلبية عن الإسلام.

٢ . استعمال بعض السياسيين في العديد من الدول الأوروبية، قضية الوجود الإسلامي في المجتمعات الأوروبية، خصوصاً في أجواء التنافس الانتخابي، كقضية مزايدة يتسابق فيها الجميع لإظهار موقف أكثر حزماً من أجل تحجيم «الخطر الإسلامي» الذي يهدّد المجتمع ويعمل على تغيير طبيعته.

٣ . التيّار العنصري الذي يضع العراقيل أمام اندماج المسلمين اجتماعياً، وخصوصاً

في سوق العمل، بما يعمِّق تهميش المسلمين في المجتمع، وكذلك ما يثيره من حساسية تجاه الالتزام الإسلامي في صفوف المسلمين والخلط المتعمد بين ممارسة الإسلام والتطرف والغلوّ.

ما هو الأمل المرتجى في تحقيق المواطنة الفاعلة للمسلمين في المجتمعات الأوروبية؟

رغم كلّ الصعوبات التي ذكرناها، إلاّ أنّ هناك بوادر إيجابية تجعلنا نغلِّب جانب التفاؤل على جانب التشاؤم، وأهم المبشِّرات في هذا المجال:

أوّلاً/ من جهة المسلمين:

١ . وجود الأجيال الجديدة من الشباب المسلم التي لها معرفة بالمجتمع وبلغته وثقافته وأعرافه، بل إنها أجيال لا ترى لها انتماء وطنياً لغير بلادها الأوروبية، وهذا الأمر يمثِّل رصيداً هاماً سيُعين تدريجياً على تحقيق المواطنة الطبيعية للمسلمين في المجتمع.

٢ . مبادرات كثير من المسلمين في المساهمة في الحياة العامة لمجتمعاتهم سواء في المجال الاجتماعي والاقتصادي من خلال العمل وإقامة المشاريع الاقتصادية الخاصة، أو في المجال السياسي إذ بدأ بعض المسلمين يدخلون حلبة السياسة ويشاركون بأصواتهم بل يترشّحون للتنافس على الفوز في الدوائر الانتخابية المحلية والوطنية.

ثانياً/ من جهة المجتمع:

١ . التطوّر النسبي الحاصل في تقبّل الوجود الإسلامي من قِبَل الرأي العام: فقد أصبحت مثلاً إقامة المساجد في المدن والأحياء لا تثير اعتراضات تُذكر، كما كان الأمر في بعض الدول الأوروبية في سنوات ماضية، وكذلك بدأ وجود المسلمين يكون ظاهراً في الوظائف الحكومية والإدارية.

٢ . الاهتمام بمعرفة الإسلام: إذ أنّ كثرة الحديث عن الإسلام جعلت كثيراً من الأوروبيين يتساءلون عن هذا الدين ويسعون إلى التعرّف عليه، وهو ما يفسِّر حركة النشر المتنامية حول الإسلام، ولا يزال أمام المسلمين دور كبير مطلوب منهم في هذا المجال لتصحيح الصورة الخاطئة.

إنّ الوجود الإسلامي في أوروبا يمثّل فرصة إيجابية للمجتمعات الأوروبية وللمسلمين في آن واحد، إذا استطاع المسلمون أن يندمجوا عن طريق مواطنة فاعلة في مجتمعاتهم ويخدموها، وبذلك يمثِّلون جسراً للتواصل بين أوروبا والعالم الإسلامي يساهم في تحقيق التواصل الحضاري. كما أنّ المسلمين في أوروبا سيستفيدون من

وجودهم في ظلٍّ مجتمعات إسلامية تجعلهم يطوِّرون البُعد الإنساني في خطابهم الإسلامي ويتفهّمون الثقافة الغربية فيُحسنون التحاور معها، بل يمكننا أن نزعم أنّ المسلمين الأوروبيين سيشكِّلون نقطة التقاء حضاري تتيح إثراءً متبادلاً بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية.

الفصل الثاني

الوَسَطيَّةُ والبُعْدُ الحَضارِيُّ

الأستاذ أحمد الراوي

﴿وَكَذلكَ جَعَلْناكم أمّةً وَسَطاً لِتَكونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسولُ عَلَيكم شَهيداً﴾ البقرة ١٤٣

مدخل:
في الوسطية وبُعدها الحضاري

إنّ الوسَطيّةَ كمفهوم نحملُه؛ نراهُ بديلاً عن منزلق الإفراط وهاويةِ التفريط. إنها دلالةٌ على طابعِ التوازن والتكامل والانسجام، الذي نستقيهِ من فهمِ الإسلام واستلهامِ توجيهاتِه.

وباعتمادِ الوسَطيّةِ في الرؤيةِ والفكرِ والمعالجة؛ ينبغي أن يتداعي أهلُ العلم والفكر والرأي للردِ على محاولات تفريغ الإسلام من محتواه، وتعطيل رسالته أو تشويهها، كما ينبغي لهم بالمقابل التصدّي لنزعات التشدّد والتطرّف والغلوّ، وهي التي ساهمت هي الأخرى، وعلى نحوٍ وافرٍ، في تشويه فهم الإسلام وصورَتِه، وكان لها دورُها الملموسُ في التعمية عن صورةِ الإسلام النقيّةَ.

وإنّنا انطلاقاً من الفهم الوسطيّ؛ نرى في تشجيع حوار الحضارات والثقافات؛ الخيار الأفضل الذي يجب أن تتجه إليه جهود المسلمين وغيرهم، بدل خيار الصدام الذي لا يمكن أن يكون في مصلحة أحد.

ومن هنا؛ يتناول هذا الفصل جوانبَ متصلةً بالبُعدِ الحضاريِّ للوسطية. فهو يتطرقُ إلى علاقة الحضارةِ والثقافة الإسلاميّة بالحضارات والثقافات الأخرى. فالحضاراتُ تجمعُها علاقةٌ تفاعليةٌ، تقوم على التبادل والتكامل، وينطبق هذا على الحضارة الإسلامية كما ينطبق على غيرها، ولكنّ الحضارة الإسلامية بصفة خاصة تقوم على إدراك صفة التنوّع البشريِّ، وتتعامل بإيجابية وانفتاح مع ما يستتبعُهُ من تنوّعٍ ثقافيٍّ وحضاريٍّ، فهي لا تعترفُ بذلك وحسب؛ بل وتعدّه معه مكسباً جماعيّاً.

كما يحذّر الفصل من هيمنة حضارة وثقافة واحدة على بقية الحضارات والثقافات. فلا ريب أنّ أحد الاشتراطات التي ينبغي تحقيقها في واقع التفاعل المتبادل بين الحضارات؛ يتمثل في السعي إلى تحقيق حالة التكافؤ بين الأطراف الحضارية الفاعلة. ويُقصد بذلك أن تكونَ العلاقةُ التفاعليةُ بين الحضاراتِ والثقافاتِ قائمةً على مبدأ الندّيّة، وهي حالةٌ لا يتمُّ معها الشعورُ باستعلاءِ طرفٍ حضاريٍّ على

الآخر، أو بهيمنةِ حضارةٍ على الحضاراتِ الأخرى.

ويبحث الفصل كذلك ظروفاً ومتغيراتٍ ومستجداتٍ تحثّ بدورها على بلورة المشروع الحضاري الإسلامي.

فإذا كان المسلمون قد عاشوا قروناً من الضمور الحضاري الذي لا ينبغي له أن يستمرّ أو يتواصل، فإنه يتوجّب استئناف النهضة الحضارية الإسلامية من جديد، وهو ما تحثّ عليه أيضاً جملة من الظروف والمتغيرات والمستجدات، والتي تؤكد في مجموعها أهميةَ بلوَرة المشروع الحضاريِ الإسلاميِ المنشود، والذي ينبغي في الأصل أن يأتي اتساقاً مع رسالة الإسلام السامية وتوجيهاته الحضارية.

ومن ثم؛ يقف بنا الفصل عند هذا المشروع الحضاريِّ الإسلاميِّ المنشود للمرحلة المقبلة، ساعياً إلى أن يُضيءَ بعضَ معالمِه وأن يُركِّزَ على عددٍ من مفاصِلِه.

المبحث الأول:
في علاقة الحضارة والثقافة الإسلامية بالحضارات والثقافات الأخرى:

تجمعُ الحضارات علاقةٌ تفاعليةٌ، تقوم على التبادل والتكامل، وبهذا فإنّ الحوار بين الحضارات ليس ظاهرة جديدة، بل هو لازم للحضارة لا انفصامَ لها عنه، خاصة وأنّ الحضارة الواحدة تتنفس من فضاء الحضارات الأخرى.

ينطبقُ هذا على الحضارة الإسلامية انطباقَه على غيرها، ولكنّ الحضارةَ الإسلاميّةَ بصفة خاصّة تقومُ على إدراك صفة التنوّع البشري وتتعامل بإيجابية وانفتاح مع ما يستتبعُهُ من تنوع ثقافي وحضاري، فهي لا تعترف بذلك وحسب؛ بل وتعدّه معه مكسباً جماعياً (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) الحجرات ١٣، وما يصدُقُ على الفرد يصدُقُ على المجموع البشريِّ، فإذا كانت «الحكمة ضالة المؤمن»؛ فإنّ عموم المسلمين، وهم الرافدُ البشَريُّ الأساس للحضارة الإسلامية؛ يجدر بهم أن يدركوا أهميةَ التواصل من الحضارات الأخرى، والإفادةِ منها، وهو ما صدّقه التاريخُ في التجربةِ الحضارية الإسلامية السالفة.

وإذا كان من السهل تتبّع الحدود السياسية والجغرافية بين الدول والشعوب؛ فإنّ من العسير وضعَ حدود جامدة للدائرة الحضارية الواحدة. فالمسلم الأوروبيُّ اليومَ مثلاً ينتمي إلى الدائرة الحضارية الإسلامية، ولكنّه في الوقت ذاته جزءٌ من الفضاء الغربي. ويحفل الواقع البشري على مرِّ التاريخ بأمثلة شبيهة، إلى الدرجة التي تجعلنا نستنتج أنّ الخارطةَ الحضارية والثقافية مفعمةٌ بالتداخلات والتقاطعات، التي هي بحد ذاتها من قنوات الحوار والتفاعل والتعارف بين الدوائر الحضارية. فالتنوّع سنّةٌ كونية، كما أنه مقدمة للتعارف، وفق ما يستقي المرء من المعين القرآني الذي لا ينضب.

ولعلّ هذا ما يقودنا، تلقائياً، إلى تسليط الأضواء على حقيقة ماثلة أمامنا؛ وهي أنّ الحضارة الإسلامية قامت بالفعل على أرضية التواصل الحضاري، وتميّزت حقاً بهذه الخصوصية في مسيرتها. وقد كان ذلك من بين العوامل الحاسمة التي أتاحت لها فرص الاستمرار لقرون طويلة في العطاء المتجدِّد، الذي شكّل في محصلته الحافلة حلقة هامة في التاريخ الإنساني.

ورغم أنّ التاريخ البشري حافلٌ بالحروبِ الطاحنةِ بين الأمم؛ فإنّ التبادل بين

الحضارات ظل قائماً على الدوام. فالحضارات تميلُ إلى التكامل في ما بينها، رغم أنّ الذين يحسبون أنهم يمسكون بزمامها قد يجنحون أحياناً نحو الصراع والتصادم لأسباب متفرقة أو لتناقض في المصالح.

ولا شك في أنّ التلاقح بين المدنيات والثقافات والحضارات هو ظاهرة ثرية وحافلة منذ فجر التاريخ الإنساني، رغم أنّ أتباع هذه المدنيات والثقافات والحضارات لا يميلون للاعتراف بحجم ما عاد عليهم من مكاسب متواصلة من خلال هذه الحالة التكاملية الباهرة، فغالباً ما يكتفون بإحصاءِ بصماتِهم التي طبعت جوانب من البيئات المدنية والثقافية والحضارية للآخرين.

وعليه؛ فلا ينبغي لتشجيع الحوار بين الحضارات أن يكون مسعى آنياً، أو توجّهاً مؤقتاً، أو حتى مجرد ردّ فعل على أطروحات الصدام بين الحضارات، أو استجابة عكسية طارئة لتطورات عالَمية مثيرة للقلق. فالحوار بين الحضارات هو ترجمة لمفاهيم أصيلة، أبرزَها الإسلام، وأسّس لها في وعي المسلمين. فالحوارُ قيمة إسلامية لا مراء فيها، كما أنّ الحوارَ خاصيةٌ إنسانية، تتعزّزُ من خلالها إنسانيةُ البشر.

ولا جدال في أنّ التطورات الداهمة في السنوات الأخيرة قد وضعت مسألة العلاقة بين الحضارات على المحك، ولعلّ ما يزيد القلق في هذا الملف؛ أنّ أصواتاً محسوبة على الحياة الأكاديمية تحاول أن تُكسِب أطروحات القطيعة والخصام طابعاً أكاديمياً واهياً، كما تفعل ما يعزّز ذلك أحياناً، وبكل أسف، فئاتٌ محسوبةٌ على المؤسسات ذات الصفة الدينية.

ولكن لم يغب عن انتباهنا أيضاً أنّ التطورات الملتهبة على المسرح الدولي؛ أيقظت الكثير من الجهود الرامية لتطويقِ الموقف، وتعزيز التفاهم بين الأمم، والقفز على دعوات الصراع ومحاذير الصدام.

ولا بد لنا في هذا المقام أن ندرك الدور الهام الذي اضطلع به مسلمو أوروبا، ومسلمو الغرب إجمالاً، في تشجيع الحوار بين الحضارات في هذه المرحلة الحساسة، وتفنيد حجج المنظرين لحتمية الصراع بينها، في مواقع متقدمة. فعلاوة على الجهود الحثيثة التي بُذِلت في العالم الإسلامي خلال ذلك؛ كان أن التقت جهود مسلمي الغرب ومؤسساتهم مع أصوات الحكمة والتعقل في الفضاء الغربي، لتطوّق الحريق الذي بدا وكأنه قابل لأن يأتي على حالة التعايش والوفاق والسلم الاجتماعي في لحظة تاريخية عصيبة.

إننا في اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا نرى أنّ مساعي الحوار والتلاقي والتفاهم ينبغي لها ألاّ تكون ردّ فعل آنياً، تستوجبه التطورات الداهمة. إننا ندعو، وبقوة، لأن نترجم خطاب الوفاق إلى حالةٍ متقدمة ومُستدامة من التعاونِ المثمرِ على الخيرات.

وما يجدرُ بنا أن نحذِّر منه في هذا المقام؛ خطورة الانسياق وراء مرامي الذين يحمِّلون الحضارات والثقافات، وحتى الأديان، ما لا يمكن لها أن تحتمله. فإنّ الصراع إن وُجِد، والصدام إن تحقّق؛ ليس دليلاً على انبثاق ذلك عن إرادات ثقافية أو حضارية أو دينية، وذلك حتى مع الملاحظات التي يمكن أن نوردها على بعض المضامين الثقافية والمفاهيم المتوارثة.

فمن القسط الإقرار بأنّ الدائرة الحضارية الواحدة تنطوي هي الأخرى على قدر غزيرٍ من التنوّع والتعددية، التي هي سمة الواقع البشري أينما كان. ولذا فإنّ محاولةً تنميط الكيانات الحضارية ضمن قوالب أحادية جامدة، وتجاهل ما تنطوي عليه من تفاعلات داخلية وما تشتمل عليه من التدافع الضمني؛ هو نوع من التعسّف الذي يقود حتماً إلى مغالطات في التصوّر، وتجاوزات في ما يتفرّعُ عنه من أحكام.

أجل؛ يمكن للعالم أن يشهد صوراً من المظالم وأشكالاً من العدوان وصراعات المصالح، ويمكن له أن يعرف أنماطاً من التعصب والتطرف والإرهاب؛ ولكنّ إلصاق هذا كلّه تعسفاً بدين أو حضارة أو ثقافة إنما يحتاج إلى أكثر من وقفة.

المبحث الثاني:
الابتعاد عن هيمنة حضارة وثقافة واحدة على بقية الحضارات والثقافات

لا ريب أنّ العلاقة التفاعلية الإيجابية والمثمرة بين الحضارات؛ تستدعي كل تشجيع ودعم. فالحث على الحوار بين الدوائر الحضارية والثقافية مطلب لا غنى عنه في عالمنا اليوم، ربما أكثر من أيِّ وقت مضى. ولكنّ ذلك يقتضي دراسة السبل الكفيلة بإنضاج هذه العلاقة التفاعلية والرقيّ بها، خاصة مع وجود عراقيل لا مناص من الاعتراف بها وعقبات ملموسة في سياق التفاعل الحضاري هذا.

إنّ أحد الاشتراطات التي ينبغي تحقيقها في واقع التفاعل المتبادل بين الحضارات؛ يتمثل في السعي إلى تحقيق حالة التكافؤ بين الأطراف الحضارية الفاعلة.

ولكن ما الذي نقصده بهذا التكافؤ؟

ما نقصده هنا هو أن تكونَ العلاقةُ التفاعليةُ بين الحضارات والثقافات قائمةً على مبدأ النِدِّيّة، وهي حالةٌ لا يتمُّ معها الشعورُ باستعلاء طرفٍ حضاريٍ على الآخر، أو بهيمنةِ حضارةٍ على الحضاراتِ الأخرى.

لا يُقصد بالتكافؤ بين الأطراف الحضارية الفاعلة؛ أن تكون هذه الأطراف جميعاً على المستوى ذاته من «الإنجاز» كمّاً وكيفاً و«الحضور» حجماً ومستوى، اللذيْن يمكن قياسهما على أرض الواقع، ذلك أنّ سنن الله في الأمم والمجتمعات وحركة التاريخ تقوم على التبادلية في الريادة وعلى التفاوت في النجاحات من أمة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فتعرف الأمم مراحل النهوض تارةً ومراحل ضمور تارةً أخرى.

وإنما يُقصدُ بالتكافؤِ بين الأطراف الحضارية الفاعلة؛ أن يسودَ الاعتقادُ بأنّ كافة هذه الأطراف شريكةٌ في الميراث الإنساني العام، وبوسعها أن تساهم بجدارة في صنع الحاضر والمستقبل، وأن يتمّ إدراكُ هذه الحقيقة والتعامل بمقتضاها دون إلغاءٍ أو إقصاءٍ أو تهميش.

ولا ينبغي أن يتبادرَ إلى الأذهانِ أنّ إدراكَ التكافؤ إياه هو مطلبٌ موجّهٌ إلى أطراف حضاريةٍ دون أخرى، بل هي قناعةٌ ينبغي أن تتأصّل لدى جميع الأطراف بلا استثناء، وهي رسالةٌ موجّهة إلى «الذات» بقدر لا يقل عن توجهها إلى «الآخر».

إذ ينبغي أن يُدركَ الواقفون في مواقع الريادة العالمية، أنّهم ليسوا وحدهم في ساحة الفعل الحضاري، لا في الماضي ولا في الحاضر فضلاً عن المستقبل، وأنّ بوسع الفاعلين الحضاريين الآخرين، بارزين كانوا أم كامنين، أن يبرهنوا بشكل أو بآخر على فاعليتهم التي قد يُحسب أنها خاملةٌ أو خامدةٌ، أو حتى يُظنُّ أنها قاصرةٌ أو منعدمةٌ بالكامل. كما يُدركُ بموجب ذلك من يرَوْن أنفسَهم في منأى عن مواقع الريادة تلك؛ أنّهم، وبحقّ، شركاء في السياق الحضاري الإنساني العام، وأنّ لديهم مخزوناً بالوسع البرهنة على جدواه في الفعل الحضاري في الحاضر وفي المستقبل.

إنّ التواصلَ والحوارَ، والإقناعَ والمحاجة؛ إنما ينبغي أن تقوم في جملتها على مبدأ التكافؤ، بل وعلى أرضية من احترام الآخر المقابل وعدم التصغير من شأنه. وما أروع ما نستلهمه من المعين القرآني في مجال أدب التواصل مع المخالفين، كما نجد مثلاً في قوله تعالى: (قُل من يرزُقُكم مِنَ السماوات والأرض قُلِ الله وإنّا أو إياكُم لعلى هُدىً أو في ضَلالٍ مُبينٍ، قل لا تُسألون عمّا أَجْرَمْنا ولا نُسألُ عمّا تعمَلون)، سبأ ٢٤-٢٥.

وهكذا؛ فالرسالةُ إلى «الذات» تتمثل هنا تارةً في وضعها في سياقها الإنساني العام بما يقطع الطريق على نزوعها المُتوقّع إلى الاستعلاء، وإلغاء الآخَر أو طمسه من الوعي الذاتي، وتتمثل تارةً أخرى في إدراك المقدرات الذاتية وإمكاناتها القابلة للتفعيل، بما يقطعُ الطريقَ على التهميش الاختياري للذات أو الشعور بالدونية، وبما يحرِّك أيضاً كوامنَ الفعلِ الحضاري المتألِّق.

ومن شأنِ التكافؤ بين الأطرافِ الحضارية الفاعلة؛ أن يعزِّز إدراكَ واقع التنوّع الحضاري والثقافي في عالمنا، والتعاملَ الإيجابي مع حالة التنوّعِ هذه باعتبارها إثراءً للتجربة الإنسانية المشتركة.

ومن المؤسف أنّ مفهومَ التنوّع الثقافي قد بقي مُتَجاهَلاً، ولم يَحُز على إرهاصات الاهتمام الفعلي إلاّ في الأعوام القليلة الماضية.

فقد ساد طويلاً الانطباعُ بقصورِ الدوائرِ الحضارية غير الغربية عن الفعل والإسهام، حتى ذهبت بعض الأصوات إلى التنظيرِ للجمود الحضاري، وتصوير عجلة الفعل الحضاري الإنساني وكأنها قد توقفت عن الدوران، بزعم أنها بلغت محطتها الأخيرة أو «نهاية التاريخ»، بحسب تعبير فرانسيس فوكوياما الذي تحدث أيضاً عن «الإنسان الأخير». إنّ هذا الفهمَ المؤسفَ لا ينطوي على نزعةِ الاستعلاءِ الحضاريِّ

المقيتةِ وحسب؛ وإنما يقومُ أيضاً على مصادرة المستقبل لحساب الحاضر، بقدر ما يعكس عدم الثقة في قدرات الأجيالِ المقبلةِ على تطوير خياراتها الحضارية.

ومن هنا؛ فإننا نباركُ مساعي المنادين باحترام التنوّع الحضاري والثقافي وحمايته وتعزيزه، ومنهم روّادٌ كثيرون في الغربِ اليومَ، ومن قبيل ذلك الجهود التي شهدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافةِ والعلم «يونيسكو» مثلاً [1]، ونشدّ في الوقت ذاته على أيدي المحذِّرين من خطورة الأحادية الثقافية التي ترمي إلى صبغ العالم، بحضاراته وأممه وشعوبه؛ بلونٍ واحد في حالة تعميميةٍ فاضحةٍ لا يمكن تصوّر نجاحها.

ومقابل ذلك؛ ينبغي أن ندرك أنّ أيسر السبل لتعزيز التنوّع الثقافي يتمثل في تحريك كوامنِ الفعلِ الحضاريّ لدى شتى الأطراف، وأرى بصفة خاصّة أنّ الدائرةَ الحضاريةَ الإسلاميَةَ عليها أن تقدّم مشروعَها الحضاريَّ المتجدِّدَ للإنسانيةِ اليوم.

ولا أحسبُني مبالغاً إذا ما ذهبتُ إلى الاستنتاج بأنّ الدائرةَ الحضارية الإسلامية بوسعها اليوم أن تستفيدَ من جملة الظروف والمتغيرات والمستجدات؛ في بلْوَرَةِ المشروعِ الحضاريِّ إياه وتقديمه لذاتها وللعالم.

فما هي هذه الظروف والمتغيرات والمستجدات؟

وما هي معالم المشروع الحضاري الإسلامي الذي نقصد؟

هذا ما سنتناوله تالياً بشيء من العرض والتفصيل.

١ تقوم اليونسكو بمساعٍ جديرة بالاهتمام في هذا المجال، ومن بين ما تم تحقيقه بهذا الشأن صدور الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو بالإجماع في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢.

المبحث الثالث:
ظروفٌ ومتغيراتٌ ومستجداتٌ تحثّ على بلورة المشروع الحضاري الإسلامي:

ينبغي في الأصل بلورة مشروع حضاري إسلامي متجدِّد، اتساقاً مع رسالة الإسلام السامية وتوجيهاته الحضارية، وتعبيراً عن الوسطيّة وسيراً على نهجها.

ومن المؤسف أنّ المسلمين قد عاشوا قروناً من الضمور الحضاري الذي لا ينبغي له أن يستمرّ أو يتواصل، بل يتوجب استئناف النهضة الحضارية الإسلامية من جديد، وهو ما تحثّ عليه أيضاً جملة من الظروف والمتغيرات والمستجدات التي يلي التطرّق إليها، التي نراها في مجموعها تؤكد أهميةَ بلْوَرة المشروع الحضاري الإسلامي المنشود.

أولاً- إرهاصات الفراغ الفكري والفلسفي:

يدخل العالم اليوم في حالة تبدو أحياناً وكأنها محكومةٌ بالفراغ الفكريِّ والفلسفي. فإلى ما قبل عقديْن من الزمن فقط؛ كان التنازع والتجاذب على أشده بين قُطبيْن أيديولوجييْن أو فكرييْن؛ هما القطبُ الرأسمالي ذو النزعة الليبرالية من جانب، والقطب الشيوعي - الاشتراكي من جانب آخر. ومن المعروف ما طرأ على الشيوعية من انحسارٍ فكري وانطفاء كبير في الجذوة بشكل متزامن مع تفتّت النظم الحاكمة بهذا المذهب، التي أخفقت تباعاً، وانهارَ مشروعُها. منذ ذلك الحينَ تسيّدَت الرأسماليةُ الليبراليةُ الموقفَ العالميّ، وباتت، وفق قاعدة الفراغ والإحلال، مطروحةً على أنها الخيارُ الأوحدُ بلا منازع. ومن هنا يتضح أنّ مجرد تسيّد مذهب واحد للمشهد الإنساني العام، ورغم ما يحمل من قيَم حضارية ساهمت في بروزه كالديمقراطية وحقوق الإنسان وغير ذلك؛ فإنّ هذا الانفراد لا ينطوي على نزعة أُحادية ذات تداعيات مقلقة وحسب؛ وإنما يكشفُ النقاب عن حجم الفراغ الهائلِ الذي شغله هذا المذهَب بلا مزاحمة تُذكر، رغم التحفظات المثارة بشأنه في عديد الدوائر الحضارية، بما فيها الدائرةُ الحضاريةُ الغربية.

ولا يستطيع المرء أن يتجاهل ما شجّعت عليه هذه الانفرادية التي تحقّقت للمذهب الرأسمالي من تطرّف في الرؤى الفكرية والمعالجات النظرية [2] ومن تغوّل في

٢ يُمكن أن تُفهم أعمال صموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما مثلاً في هذا السياق أيضاً.

الممارسة العملية والتجارب التطبيقية [٣] .

ومما يفاقمُ الإحساسَ بالفراغ الفكري؛ تلك الأصواتُ المرتفعة التي تتحدث عن «موت الأيديولوجيات» أو ضمورها على الأقل، وسط حديثٍ عن احتكارِ المشهدِ لصالح ما يمكن تسميتُها بـ «أيديولوجية السوق».

ثانياً – الفراغ الفكري والفلسفي بالنظر إلى المراجعات في نطاق المنظومة القيمية الغربية الحديثة:

إذا اخترنا النظرَ إلى المنظومة القِيَميّة الغربية الحديثة، باعتبارها الوعاء الفكريّ والفلسفيَ الأعمّ؛ فإننا سنلاحظ مؤشرات متزايدة على تنامي الشعور بحالة مقبلة من الفراغ الفكري والفلسفي. فهذه المنظومة التي قدّمت كثيراً من رؤاها وتصوّراتها على أنها أشبه بمُسلّمات بدت وكأنها غير قابلة للنقاش؛ ها هي تتفكّك جزئياً في بعضِ معاقلها، وما لم يكن موضعاً للتساؤل لم يَعُد كذلك.

ومن هنا يطرأُ الإحساس بأنّ المنظومة القِيَميّة الغربية الحديثة إياها؛ تتفكّك لحساب محاولات تفسيرية جديدة أو بفعل مراجعات «ما بعد الحداثة» ومداولاتها، ولكنّ هذه الأخيرة ليست منظومة فكرية جديدة بقدر ما هي اتجاه نقدي يمكن القول إنه يتولى نقض مسلّمات «الحداثة» وتقويض أسسها النظرية المتكرّسة، أو كما يسميها بعضهم «استراتيجية تقويضيّة».

ولن ننشغل في هذا المقام بمناقشة مسألتيّ «الحداثة» و«ما بعد الحداثة»؛ بل ما يعنينا في هذا السياق هو ما يمكن استنتاجُه من خلال ذلك؛ من أنّ المشهدَ الفكريّ والفلسفيّ الإنسانيّ مقبلٌ على حالةٍ من الفراغ، أو أنه على الأقل يجتاز منعطفاً كبيراً.

ومهما يكن الأمر؛ فما يمكن الاتفاقُ عليه في هذا المقام هو أنّ تداعيات المراجعاتِ الفلسفية الراهنة في الفضاء الغربي تستدعي إعمالَ النظر، وخاصةً من جانب المعنيِّين ببلورة مشروع حضاريٍّ إسلاميٍّ قادر على طرح خيارات إنسانية أصيلة، ولا أقول بديلة، وفق نهجٍ تكامليّ؛ يتعامل بشكل بنّاء مع الجوانب الإيجابية مما هو قائم اليوم فيعزّزها، ويتولى في الوقت ذاته طرح الحلول للجوانب السلبية الملموسة.

---

٣ لعلّ من بينها تعاظم المخاوف من العولمة الاقتصادية وحجم الانتقادات الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسية، كما يشار في هذا الصدد إلى الاتهامات المتزايدة إلى «الليبرالية الجديدة».

ثالثاً – استحقاقات القناعة بالإسلام:

علاوة على ما سبق؛ فإنّ أحد تجلّيات الفراغ الفكريّ والفلسفيّ تتمثلُ في واقع المسلمين، الذين يناهز عددهم المليار وثلث المليَار نسمة، أي قرابة خُمس البشرية، والذي يتوزّعون على شتى قارّات العالم، وبخاصة في المناطق المتوسطة من كوكبنا.

فما نلمسُه جميعاً هو أنّ الإسلامَ هو الخيارُ المُفَضّل لدى معظم المسلمين، بحمدِ الله وفضله، وقد تعززت القناعة بالإسلام على أنه النهجُ الأمثل وباعتباره يقدّم الحلول أيضاً للأزمات والمشكلات المتفاقمة في الواقع المعاصر.

يمثّل ذلك أرضيةً هامة، لكنّ البناء الفكري على هذه الأرضية يبدو لي أنه ما زال قاصراً بعض الشيء، أي أننا إزاءَ حالة من الفراغ، لا بد من ملئها بالطريقة المُثلى. إذ لا يُقبل الاكتفاءُ بالعبارات العموميّة دون الاكتراث بالتفاصيل، كما لا يصحّ الركونُ إلى معالجات فكرية سطحية دون التناول المُعمّق ودون النفاذ إلى صميم القضايا المطروحة، ولا يجوزُ الاستئناسُ قبل ذلك وبعده بالشعارِ الذي يشير إلى أنّ «الإسلامَ هو الحلّ» دون البرنامج الذي يوضّحُ كيفيةَ ذلك، أو الاكتفاء بإرادة الفعل دون السعي إلى التطبيق.

لقد تحققت في واقعِ المجتمعات المسلمة، بفضل الله، خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ حالةٌ متعاظمةٌ من القناعة بالإسلام كخيار وطريق. ويجدر بنا الآن أن نتساءل: وماذا بعد؟. أما آنَ أوانُ الانتقال من القناعة إلى استحقاقاتها، ومن الشعار إلى الممارسة، ومن الطّرح المُقتَضب إلى بَلْوَرةِ الرُّؤى التفصيليةِ التي بوسعها أن تنزل بالفعل إلى دنيا الناس في شتى ميادين الحياة؟.

إنّ ملءَ الفراغ إنما يكونُ باعتماد الوسَطيّة في الرؤية والفكر والمعالجة، فيتم تحاشي الإفراط والتفريط، كما ينبغي بصفة خاصة أن يتداعى المفكرون المسلمون إلى التصدّي لنزعات التشدد والتطرّف والغلوّ، وهي التي ساهمت في تشويه فهم الإسلام وصورته، وكان لها دورها الملموس في التعمية عن صورة الإسلام النقيّة.

رابعاً – معضلاتٌ عالقة:

ما يعزّزُ إدراكَنا لواقع الفراغ المتزايد، هو أنّ الواقع الإنساني الذي تتجدّد معه المشكلاتُ والمعضلات؛ يشهدُ على استعصاء بعضها على المعالجة أو الحلّ بالأدوات المطروحة من جانب الفاعلين الذين يتبوّؤون اليوم مواقعَ الريادة العالميّة.

ولعلنا نجدُ في معضلةِ التنمية شاهداً صارخاً على ذلك. فالتنميةُ التي تعني

الكثير بالنسبة لمعظم البشرية اليوم؛ قد أخفقت مراراً، بل وتسبّبت في تراجع إضافيّ في بعض البؤر، لأسباب لا تبتعد بنا أحياناً عن المنظومة الفكرية التي تَبَلْوَر فيها المشروعُ الإنمائي. لقد جرى الاعترافُ بهذا الإخفاق الإنمائي، لكنّ المنظومةَ الفكريةَ ذاتها ما زالت هي المرجعية رغم الشكوك التي تحوم حول قدراتها الفعلية على تقديم خيارات إنمائية صالحة لشتى المجتمعات الإنسانية.

ولنا أن نُشيرَ إلى شاهد آخر، يتمثل في حصر المعالجات لبعض المعضلات بأدوات محدّدة دوناً عن غيرها. فها هو فيروس نقص المناعة المكتسب / مرض الإيدز مثلاً، يتفشّى سنة وراء الأخرى، تاركاً عواقبَ كارثيةً متفاقمة، بينما يتم غضّ الطّرْف عن خيارات ممكنة لمحاصرة المرَض وكبح جماحه، وصولاً إلى تضييق الخناقَ عليه. لقد اعترفَ المجتمعُ الدوَليُّ بالفعل بالعجز إزاء انتشار الإيدز، وهو أساساً اعترافٌ بعجزِ الأدواتِ المختارَة للمكافحة، لكنّ ذلك لا يعني استنفاذَ كافة الأدوات الممكنة، والتي يتم على المستوى العام والرسمي تحاشي الإشارة إلى بعضها لتصادمها مع بعض السلوكيات، التي تشجّع عليها المنظومة الفلسفية التي تتبناها الأمم التي تشغل مواقع الريادة في العالم.

إنّنا نرى أنّ تعزيزَ قيَم الإيمان والتديّن والفضيلة وحماية الأسرة والمسؤولية الذاتية؛ بوسعها أن تشكّل ملامحَ خيارٍ ناجع في مواجهة آفة الإيدز المُقلقة، كما ينبغي كبحَ جماح الجشع المادي الذي يمثّل أحَدَ آفات الممارسة الرأسمالية المعاصرة، وهو الجشَعُ الذي يتسبَّبُ، مع عوامل أخرى؛ في عدم إتاحةِ العقاقير العلاجية اللازمة لمرضى الإيدز جميعاً على قدم المساواة.

وإذا ما أمْعَنّا النظر في معضلات أخرى؛ فإنه لن يخفى علينا أنّ تجاهُلَ القيم الروحية والأخلاقية قد ساقَ الثورة العلمية إلى مزالق سحيقة، أشاعت الأحقاد والضغائن بين الأمم، كما حدث في التوظيف التدميريّ لعلم الذرّة في سحق قاطني هيروشيما ونكازاكي، وكما يتجلى في ترسانة الدمار الشامل وما يرتبط بها من مخاطرَ مفزعة على البشرية، وكما يمكن أن يحدث إذا ما انعتَقت هندسةُ المورّثات من كوابح القيَم الروحيّة وضوابطِ الأخلاق.

فما الذي يُرغمُ المتلاعبين بمنجزات العلوم الهائلة على الانضباط؛ طالما انعتقوا من الوازع الديني والأخلاقي؟ إنّ ثمار المعرفة، عندما تسقط ناضجةً يانعةً بين أيدي الذين لا يؤمنون بالله، ولا تردعهم قيم أو تضبطهم أخلاق، ولا يقيمون اعتباراً لكرامة الإنسان؛ تكون خراباً على الأرضِ وسكانها، وهو ما ندركُ شواهدَ متضافرةً

عليه في العصرِ الراهن.

إنّ ما سبق لا يعدو أن يكونَ غيضاً من فيض المعضلات العالقة في مجتمعاتنا الإنسانية الراهنة، وهي معضلاتٌ تستدعي خَيارات بديلةً للحلّ، بدلاً من الركون إلى عمليةِ التجديدِ الشكليّ والتحويرِ المظهريِّ للأدَوات التي مُنِيَت مراراً وتكراراً بالإخفاق.

خامساً – ديناميكية جديدة للتواصل والتأثير والبلاغ:

لقد اختطفت التطوّراتُ المتلاحقةُ في عالم التقانة والاتصال والإعلام؛ الأنظارَ، منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين. وقد ساهمت هذه المستجداتُ الباهرة في إيجاد أرضية جديدة من التواصل بين البشر، ومن الإحساس بالذات والقدرة على التأثير، خاصّةً وأنّ هذه التطوراتِ أوجدت فرصاً غيرَ مسبوقة على صعيد التواصل التفاعلي (Interactive)، الذي لا يكتفي بالتلقّي بل وبوُسْعِه أن يبادر إلى البثّ. فاليومَ يستطيعُ أيٌّ منا، مثلاً، أن يدشّن موقعاً على الإنتَرنت يكون متاحاً لمتصفّحي الشبكة الإلكترونية في أيِ مكان في العالَم. لقد تطوّرت الفرص التقنية، وفي ظلالها توفرت آلياتٌ جديدةٌ بوسعها أن تكون «صوتَ من لا صوتَ لهم». إنّ هذا التحوّلَ مهمٌ للغاية، خاصة وأنه يعني استحالةَ فرضِ الحصار على الفكرةِ والرأي، فضلاً عن أن يُضرَبَ حصارٌ على مشروع حضاريٍّ منشود ذي رؤية عالمية. وإننا نلاحظُ اليومَ، على سبيلِ المثالِ لا على سَبيل المقارنة، كيفَ نجحتْ حركةُ مناهضة العولمة؛ في أن تتحوّلَ إلى حركة عالمية متعاظمة الحجم والأهمية والتأثير، وهو نَجاحٌ لا يمكن تصوّرُه بمعزلٍ عن الفتوح الاتصالية التي تَم إحرازها في أواخر القرن العشرين.

إنّ هذه الفرص المتجددة والفعالة للتواصل والتأثير والبلاغ؛ ينبغي أن تُستثمَرَ على أفضل وجه في إيصال خطاب وسطيٍّ إسلامي يتجاوز الآفاق، ويتواصلُ مع قطاعات الدائرةِ الحضارية الإسلاميّة وشتى الدوائر الحضارية والثقافية الأخرى. ومن المؤسف أن تُستغلّ هذه الفرص لنشرِ ما يُسيءُ للصورةِ الإسلامية أو ما يسعى لطمسِ معالمها أو تشويه قسَماتها.

سادساً – الإسلام في بؤرة الاهتمام العالمي:

يحوز الإسلام على اهتمام عالمي منقطع النظير منذ أعوام عدة. نجد ذلك بوضوح لدى زيارتِنا لمتاجر الكتب مثلاً في البلدان الغربية، حيث العناوين المتعلقة بالإسلام

تتزاحم على أرفف الكتب الرائجة، كما نعثرُ عليه لدى التنقل بين محطات التلفزة العالمية، ونصادفه أيضاً في مواكبتنا للمجريات السياسية وللمداولات على الأصعدة الثقافية، بل إنّ الاهتمام بالإسلام اقتحم مجالات كثيرة، منها الميدان الاقتصادي كذلك على خلفية نجاح تجربة المصارف الإسلامية، وقبلَ ذلك كله فإنّ الإسلامَ حاضرٌ بشكلٍ بارز في الميدان الديني باعتباره يُوصَف بأنه "الدين الحيّ" في عالمنا اليوم. لقد دفَع ذلك بعضَهم إلى الحديث عن "عولَمة الإسلام" (٤)، وهو ما يعكس بحدٍّ ذاته حقيقةَ أنّ الشأن الإسلامي أصبحَ يشغلُ من الاهتمامِ والإدراك العالميّين موقعَ القلب.

ولا جدالَ في أنّ هذه الحالة من الاهتمام الجارف لم تنشأ من فراغ، بل تسبّبت بها عوامل متشابكة، يتداخل فيها الشغف بالاطلاع مع القلق من الإسلام والمسلمين، لكنها قد تمنحُ في بعض الحالات أيضاً الانطباعَ بأنّ الرأيَ العامَّ العالميَّ يرغبُ في تجديد معلوماته المسبقة عن الإسلام بعد أن تبيّن له ضحالتها أو اختلاطها بالأساطير والمعلومات الخاطئة.

وما يلفتُ انتباهَنا في هذا المقام؛ أنّ مجرد الاكتراث الكبير بالشأن الإسلامي ينطوي على بُعد إيجابي لا ينبغي تجاهله، حتى مع محاولات الإساءة والتشويه و"الإسلاموفوبيا" التي تركب موجة الاهتمام هذه. يتمثل هذا البُعد الإيجابي في أنّ الظروف تبدو مؤهلة، أكثر من أي وقت مضى في العصر الحديث، للاكتراث أيضاً بمشروعٍ حضاريٍّ إسلامي يُقدّمُ إلى العالم، وهو ما يقتضي أن يتوقفَ عنده أهلُ الشأنِ من المسلمين باستشعارِ المسؤولية الخاصة والأمانة العظيمة المترتبة عليه.

٤ Rethinking Globalization(s): From Corporate Transnationalism to Local Interventions (International Political Economy Series). by Preet S. Aulakh (Editor). Michael G. Schechter (Editor). 2000.

المبحث الرابع:
من معالم المشروع الحضاري الإسلامي المنشود:

كم هي عظيمةٌ المسؤوليةُ الملقاةُ على عاتقِ حَمَلة المشروعِ الحضاريِّ الإسلاميِّ، في صياغةِ هذا المشروعِ وبلورته. ذلك المشروع الذي يقوم على ثلاثة أركانٍ قيَمِيّة:

- **منظومة القيم الروحية:** التي تقوم على أساس الإيمان، والتي تهدف إلى تحقيق التكامل بين الإيمانِ والعلم، والروح والمادة، وفق ما جاء به الإسلام، في توازنٍ تتجسّدُ معه صفةُ الوَسَطيّة أيّما تجسّد، آخذين بعين الاعتبار أنّ الإيغالَ في المادية هو أحد الثغرات البادية للعيان في المنظومة القيميّة الغربية ذات الحضور الأكبر في عالمنا اليوم.

- **منظومة القيم الأخلاقية:** كاستشعارِ المسؤولية والعمل بمقتضاها، والوفاء بالأمانة، ونبذ الغشِّ والجشعِ والكذبِ والخيانة، وتجريم الاعتداء، وصونَ الحرث والنّسل، وحماية الأسرة، وتعزيزِ آصرة الزواج، والتواصلِ الإيجابي بين الأجيال، وكبحِ جماحَ الفساد بشتى صوره وتجلياته، وما إلى ذلك من القيم الأخلاقية.

- **منظومة القيم الإنسانية الحضارية:** كالمساواة، والعدل، ونَبْذ الظلم، وحماية كرامة الإنسان، وكفالة الحقوقِ المقرّرة، ومناهضَةِ الاستعلاءِ والهيمنَة والإذلال، وغيرِ ذلك مما هو مقرّر.

ونحن بدورنا هنا، في معرضِ تناولنا للبعد الحضاريِّ للوسطيّة؛ إنما نبادرُ من جانبنا بالوقوفِ عند هذا المشروع المنشودِ للمرحلة المقبلة، والتي حددناها زمنياً بالربع الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، الذي دخلناه اليوم بالفعل. وقد اخترنَا الوقوف عند المشروع ضمنَ ومضاتٍ نأمل معها أن نُضيءَ بعضَ معالمِهِ وأن نركّز على عددٍ من مفاصِلِه.

من معالم المشروع الحضاري الإسلامي المنشود للربع الثاني من القرن الخامس عشر الهجري:

- إنه مشروع يمثل انعكاساً لرسالة الإسلام السامية، ولمقاصده الكريمة، ولتوجيهاته العظيمة، كما هي مقرّرةٌ في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.
- وهو مشروع يعكس تكامل الرسالة الإسلامية، ويستوعب مختلف الأبعاد وشتى

جوانب الحياة ومستجداتها، بتماسك وانسجام.

• كما أنه مشروع ينطلق من صفاء الدين الإسلامي ووضوحه، وينهل من معينه الذي لا ينضب، مراعياً في الوقتِ ذاتِه سمة التنوع والتعددية في واقعِ المسلمين وفي حياة البشر، بشتى بيئاتهم.

• ويتولى هذا المشروع التصدي للمعضلات والقضايا التي تشغل بني الإنسان ويستجيب لتحديات العصر، ولكنه لا يكتفي بذلك؛ بل ويمتلك زمام المبادرة في شتى مواقع الفعل الإنساني الحميد.

• ويكونُ هذا المشروع مُعبِّراً أصدقَ تعبير عن الإنسان، الذي كرّمه الله تعالى، ويتبنى قضاياه العادلة وهمومه المستعصية، بغضِّ النظر عن دينه ولونه وعرقه ووطنه. فهو يبشرُ بالعدالة ويمكّن لها، ويناهض الظلم ويتصدى له، يُعلي من شأن الحرية الحقة ويناصرها، ويؤكد المساواة بين البشر ويعزّزها، يرتفع باهتمامات البشر ويسمو بها، ويصون كرامة الإنسان ويحميها.

• ويبدي المشروعُ الحضاريُّ الإسلامي اكتراثاً بالإنسانية ككل، فلا يَقْصُر في اهتمامه على أُمّة دون أخرى، أو على مجالٍ دون آخر، ففي ترجمة لعالمية الإسلام على أَرَض الواقعَ؛ ينبغي لهذا المشروع أن يَستوعب خصائص الأمم والشعوب في الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب، وأن يتسم هذا المشروع بالإحاطة لشتى القضايا والمسائل التي تشغل البشرية، من الثقافةِ إلى الاجتماع، ومن السياسةِ إلى الاقتصاد، ومن البيئةِ إلى الفن، وغير ذلك كثير.

• إنه مشروعٌ يستجمِعُ العنوانَ والمضمون، ويستوعبُ الشعار والتفصيل، لا يكتفي بالعموميات دون التفصيلات، ولا يقتصرُ على الإجمال دون الغوْصِ في أغوارِ التخصّص.

• ويتميّز هذا المشروعُ باستيعابه لحصيلة الماضي، وبتعايشه مع الواقع الحاضر، وباستشرافه لآفاقِ المستقبل، ساعياً نحو المزيد من التأثيرِ الإيجابيِّ الفاعلِ في دنيا الناسِ وفي حركة العصرِ والتاريخ، دون أن يتخلى في غضون ذلك كله عن مرجعيته الإسلامية الصحيحةَ أو توجّهاته الكبرى المقررة أصلاً.

• إنّ المشروعَ الحضاريَّ الإسلاميَّ المنشودَ يصونُ القيَمَ والمبادئَ والأخلاقياتِ المشتركة بين الأمم والثقافات والحضارات؛ كالعدل والحرية والحقوق، ويدفع باتجاه تعزيز هذه القواسم المشتركة، والوصول إلى "كلمة سواء" في هذا الشأن.

ولا بد هنا من الانتباه إلى أنّ الوصول إلى "كلمة سواء" إنما يمسّ دلالات المفاهيم أيضاً، ويقضي بالحوار حولها بشكل متكافئ، بما لا يلغي الحقَّ في التنوّع بشأنها أيضاً. إذ أنّ جملة من المفاهيم لا يمكن لها أن تُنتزَعَ من خلفياتها التاريخية والثقافية الخاصة بكل بيئةٍ، ليجري تعميمها قسراً على بيئاتٍ أخرى، لها ما تعتز به من الخصوصيات.

• يتّسم المشروعُ الحضاريُّ الإسلاميُّ بحضوره في الحركة الفكرية والثقافية "المُعولَمة"، ويتميز بأنه يتضمن رؤى ومشروعاتٍ فكرية لائقة بصفتها الإسلامية ومواكبة للتفاعلات العالمية ومستجيبة للتحديات المتعاظمة على شتى الأصعدة.

• يحملُ المشروعُ الحضاريُّ الإسلامي رؤيةً لإصلاح النظام الدولي والعلاقات بين الأمم والشعوب وحكوماتها، رافضاً في ذلك شتَى صورَ الهيمنة والاحتلال والوصاية والاستعمار.

الفصل الثالث

العلاقات الإنسانية في ضوء الوسطيّة

نحو تعامل رشيد مع التنوّع الثقافي وتوطيد التواصل والتعارف بين الأمم

أحمد الراوي

حق الاختلاف .. والحق في التنوّع الثقافي

لا غنى عن تعزيز الشراكة والتعاون

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين، وبعد ..

فقد يبدو من غير المألوف ربما أن يتحدّث المرء عن «حق الاختلاف»، لكنّ الواقع يشير إلى أنّ عالمنا يشهد اعترافاً متزايداً بأهمية هذا الحق، حتى وإن كانت الممارسة الفعلية ما زالت بعيدة عن ترجمة ذلك على أرض الواقع على النحو الملائم.

ففي العام الماضي، تم إقرار وثيقة تدعو إلى حماية «التنوّع الثقافي» كانت قد صاغتها منظمة اليونسكو، ولم يكن مُستغرَباً أن تلقى هذه الوثيقة معارضة، إلاّ أنّ كون هذه المعارضة قد جاءت من «الدولة الأولى» في النظام الدولي الراهن؛ إنما يكشف لنا أنّ حالة من التوافق الشامل أو الإجماع الفعلي ليست قائمة في ما يتعلق بالحفاظ على التنوّع الثقافي.

إنّ بلورة تلك الوثيقة إنّما يعبِّر بشكل جليّ عن القلق المتنامي على الخصوصيات والتمايزات في عالمنا اليوم، لكنّ التجارب والخبرات العملية تجعلنا نلاحظ تلك الفجوات بين المواثيق والتطبيق، أو النصوص المكتوبة والممارسة الفعلية. فكما أنّ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ لم يكن ليعني أنّ العالم قد برأ من الانتهاكات المريعة والخروق الفظيعة لحقوق البشر؛ فإنّ حماية التنوّع الثقافي، أو حق الاختلاف على نحو أعمّ؛ كما أنه يحتاج إلى مواثيق وقرارات؛ فإنه يتطلب أيضاً، معالجة لبعض القناعات والرؤى وإصلاحاً لممارسات وسلوكيات من اليسير العثور عليها هنا وهناك.

وأودّ أن أؤكد هنا، أنّ «حق الاختلاف»، و«الحق في التنوّع الثقافي»، ليس حقاً سلبياً، بل ينبغي أن يُضمن تفعيله بصفة إيجابية، ونعني بذلك أن يتم التعبير عن الاختلاف والتنوّع تعبيراً جلياً وفاعلاً ومؤثراً في شتى الميادين ذات الصلة. ولا يكون ذلك بمعزل عن إتاحة الفرص العادلة للأطراف الحضارية والثقافية لكي تساهم في صياغة الواقع العالمي في شتى مجالاته. أي ليس من المسوّغ أن يهيمن طرف على أطراف أخرى، كما لا يُعقل أن تصنع قرارات تعني العالم بأممه وشعوبه ومجتمعاته؛ دون إشراك المعبِّرين عن هذه القطاعات في صناعة القرار بصورة

متكافئة وشفافة.

لا ريب أنّ هذه المطالب المعقولة بعيدة عن واقع عالمنا اليوم في أكثر من مجال، ولكنّ هذه الفجوة بحدٍّ ذاتها هي ما ترشدنا إلى ما ينبغي أن نقوم به، إذا ما نشدنا عالماً تقوم العلاقات البينية فيه على العدل والتوازن والتكافؤ.

ولا يخامرني شكٌّ؛ في أنّ هناك من يلتقي معنا في هذه الرؤية في العديد من الدوائر الحضارية والثقافية، وفي شتى الأمم والشعوب والمجتمعات، ولذا فإننا ينبغي أن نتوجّه في عملية الترشيد المأمولة بالشراكة والتعاون والتنسيق والتواصل مع شتى الأطراف الممكنة في مجتمعنا الإنساني العريض، وهو ما ننتظر أن يتحقق من خلال آليات الحوار بين الحضارات أساساً.

فهذا الحوار لا ينبغي له أن يتحوّل إلى شعار بلا مضمون، أو أن يغدو مظهراً بلا جوهر؛ وإنما تتوجّب ترجمته في أرضِ الواقعِ بميادينه المتشعّبة. وطالما أنّ الحوارَ بين الحضارات يحتاج إلى تجسيد وتطوير؛ فإنه يجدر بنا أن نلتفتَ إلى ضرورةِ تعميمِ رؤى الحوارِ وقِيَمه الإيجابيّةِ في عدد من الميادين الهامة والحسّاسة، التي تمثّلُ في واقعِ الأمرِ مفاصلَ حسّاسةً في الحياةِ الإنسانية.

إنّ تعزيز الشراكة والتعاون والتنسيق والتواصل، مع شتى الأطراف الممكنة في مجتمعنا الإنساني العريض؛ هو مطلب لا غنى عنه من أجل حماية التنوعِ الثقافي وتطويره، وسعياً لإتاحة المجال لتفعيل حق الاختلاف والتعبير عنه تعبيراً ناضجاً ورشيداً.

وعندما نطرح على أنفسنا سؤالاً من قبيل: ما هو السبيل إلى توطيد أسباب السلام والتعايش بين الأمم والحضارات في عالمنا المعاصر؟ فإننا لا بدّ وأن نستذكر أنّ تجاهل حق الاختلاف، وطمسه، وتجاوزه؛ إنما يؤدي حتماً إلى تفاقم صور الخلاف والخصام، ويعزّز أصوات القطيعة والصدام، ويطلق العنان لنزعات العداء والصراع.

السعي إلى «كلمة سواء»

وحتى نتمكن من الجمع بين واقع التنوّع والاختلاف؛ وضرورة التعاون والتآلف؛ فإنّنا جميعاً مطالَبون بالدفاع عن القيم الإنسانية والمبادئ والأخلاقيات المشتركة بين الأمم والثقافات والحضارات؛ كالعدل والحرية واحترام حقوق الإنسان، وعلينا أن ندعو من مواقعنا إلى تعزيز هذه القواسم المشتركة والعلاقات الإنسانية، والوصول إلى «كلمة سواء» في هذا الشأن.

ولا بد هنا من الانتباه إلى أنّ الوصول إلى «كلمة سواء» إنما يمسّ دلالات المفاهيم أيضاً، ويقضي بالحوار حولها بشكل متكافئ، بما لا يلغي الحقّ في التنوع بشأنها أيضاً. إذ أنّ جملة من المفاهيم لا يمكن لها أن تُنتزع من خلفياتها التاريخية والثقافية الخاصة بكل بيئة، ليجري تعميمها قسراً على بيئاتٍ أخرى، لها ما تعتزّ به من الخصوصيات.

أي أنّ مفهوم «كلمة سواء»، لن يُترجم على أرض الواقع بدون إشراك مكوِّنات المجتمع الإنساني كافة بصورة متكافئة في التعبير عن هذا المجتمع وتسيير أموره. والحقيقةُ أنّ هذه المسألة تتجاوزُ حُدودَ مستجدات كـ «إصلاح الأمم المتحدة» (التي تتخللها عمليات إشراك مزيد من الدول في الدوائر الفاعلة لصنع القرار الدولي) أو وضع آليات أفضل لـ «الديمقراطية الدولية»؛ إلى ما هو أبعد من ذلك؛ كضرورة تدعيم الثراء الحضاري والثقافي في عالمنا، والحيلولة دون صبغ بيئتنا الثقافيّة العالميّة بصبغة أحادية. ومن هُنا؛ بوسعنا الإشارة إلى التوصل إلى ميثاق اليونسكو للتنوّعِ الثقافيّ كمعبِّر عن ما يمكن أن نعتبرَها إرادةً أمميّة لحماية الهُويّات والخصوصيات في عصر العولمة. وإذا كانت تلك خطوة في الاتجاه الصحيح؛ فإنّ المُنتظرَ هو المضيّ الجاد في سبيل حمايةِ التنوّعِ إيّاه بخطىً واثقةٍ وبمردوداتٍ ملموسة.

إنّ ما ننشده في هذا المجال يتمثّل في السعي إلى تحقيق حالة التكافؤ بين الأطراف الحضارية الفاعلة. ونقصد بذلك؛ أن تكونَ العلاقةُ التفاعليةُ بين الحضاراتِ والثقافاتِ قائمةً على مبدأ الندِّيّة والوفاق، وهي حالةٌ لا يتمُّ معها الشعورُ باستعلاءِ طرفٍ حضاري على الآخر، أو بهيمنةِ حضارةٍ على الحضاراتِ الأخرى.

لا يُقصد بالتكافؤ بين الأطراف الحضارية الفاعلة؛ أن تكون هذه الأطرافُ جميعاً على المستوى ذاته من «الإنجاز» كمّاً وكيفاً و«الحضور» حجماً ومستوى، اللذيْن

يمكن قياسُهما على أرض الواقع، ذلك أنّ سُنَنَ الله في الأمم والمجتمعات وحركة التاريخ تقومُ على التبادليّة في الريادة وعلى التفاوت في النجاحات من أمة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فتعرف الأممُ مراحلَ نهوض تارةً ومراحلَ ضمور تارة أخرى. إنما يُقصدُ بالتكافؤ بين الأطراف الحضارية الفاعلة؛ أن يسودَ الاعتقادُ بأنّ كافة هذه الأطراف شريكةٌ في الميراث الإنساني العام، وبوسعها أن تساهم بجدارة في صنع الحاضر والمستقبل، وأن يتمّ إدراكُ هذه الحقيقةِ والتعاملُ بمقتضاها دون إلغاءٍ أو إقصاءٍ أو تهميش.

ولا ينبغي أن يتبادرَ إلى الأذهان أنّ إدراكَ التكافؤ إيّاه هو مطلبٌ موجّهٌ إلى أطراف حضارية دون أخرى، بل هي قناعةٌ ينبغي أن تتأصّل لدى جميع الأطراف بلا استثناء. إذ ينبغي أن يُدركَ الواقفون في مواقع الريادة العالمية؛ أنّهم ليسوا وحدَهم في ساحةِ الفعلِ الحضاري، لا في الماضي ولا في الحاضر، فضلاً عن المستقبل، وأنّ بوسعِ الفاعلَين الحضاريين الآخرين، بارزين كانوا أم كامنين؛ أن يبرهنوا بشكل أو بآخر على فاعليتهم التي قد يُحسب أنها خاملةٌ أو خامدةٌ، أو حتى يُظنُّ أنها قاصرةٌ أو منعدمةٌ بالكامل. كما يُدركُ بموجب ذلك من يرَوْن أنفسَهم في منأى عن مواقع الريادة تلك؛ أنّهم، وبحقّ؛ شركاء في السياق الحضاريِّ الإنسانيِّ العام، وأنّ لديهم مخزوناً بالوسع البرهنة على جدواه في الفعل الحضاري في الحاضر وفي المستقبل.

إنّ نهج الحوار هو مطلب إسلامي أصيل. ولا يغيب عن الأذهان أنّ الإسلام يطرح رسالة سامية للإنسانية، إنها رسالة صلاح وإصلاح، وهي رسالة تنوير وتغيير نحو الأفضل، كما أنها رسالة تطوير تنسجم مع سنن الحياة وحركة الكون، وهو ما يحتاج إلى استنفاذ حَمَلَة رسالة الإسلام لفنون المخاطبة والتأثير الحسن لإبلاغ هذه الرسالة «ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن»، مع إدراك مكامن سوء الفهم المحتملة التي تقتضي العمل بالوصية النبوية «خاطبوا الناس على قدرِ عقولهم، أتُحبُّون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسولُه».

وإنّ التواصلَ والحوارَ، والإقناعَ والمحاجة؛ إنما ينبغي أن تقومَ في جملتها على مبدأ التكافؤ، بل وعلى أرضية من احترام الآخرِ المقابل وعدم التصغير من شأنه. وموقف الإسلام واضح في هذا المجال، فمثلاً؛ ما أروع ما نستلهمه من المعين القرآني في مجال أدب التواصل مع المخالفين، كما نجد مثلاً في قوله تعالى: (قُل من يرزُقُكم مِنَ السماواتِ والأرضِ قُلِ الله وإنّا أو إياكُم لعلى هُدىً أو في ضَلالٍ

مُبينٍ، قل لا تُسألون عمّا أجْرَمْنا ولا نُسألُ عمَّا تعمَلون)، سبأ ٢٤-٢٥.

وهكذا؛ فالرسالةُ إلى «الذات» تتمثل هنا تارةً في وضعها في سياقها الإنساني العام بما يقطع الطريق على نزوعها المُتوقّع إلى الاستعلاء، وإلغاء الآخَر من الوعي الذاتي، وتتمثل تارةً أخرى في إدراك المقدرات الذاتية وإمكاناتها القابلة للتفعيل، بما يقطعُ الطريقَ على التهميش الاختياري للذات أو الشعور بالدونية، وبما يحرِّك أيضاً كوامنَ الفعلِ الحضاري المتألِّق.

ومن شأنِ التكافؤ بين الأطراف الحضارية الفاعلة؛ أن يعزِّز إدراكَ واقع التنوّع الحضاري والثقافي في عالمنا، والتعاملَ الإيجابي مع حالة التنوّعِ هذه باعتبارها إثراءً للتجربة الإنسانية المشتركة.

ومن المؤسف أنّ مفهومَ التنوّع الثقافي قد بقي مُتَجاهَلاً، ولم يَحُز على إرهاصات الاهتمام الفعلي إلاّ في الأعوام القليلة الماضية.

فقد ساد طويلاً الانطباعُ بقصورِ الدوائرِ الحضارية غير الغربية عن الفعل والإسهام، حتى ذهبت بعض الأصوات إلى حدّ التنظيرِ للجمود الحضاري، وتصوير عجلة الفعل الحضاري الإنساني وكأنها قد توقفت عن الدوران، بزعم أنها بلغت محطّتها الأخيرة أو «نهاية التاريخ»، بحسب تعبير فرانسيس فوكوياما الذي تحدث أيضاً عن «الإنسان الأخير». إنّ هذا الفهمَ المؤسفَ لا ينطوي على نزعة الاستعلاء الحضاريِّ المقيتةِ وحسب؛ وإنما يقومُ أيضاً على مصادرة المستقبل لحسابِ الحاضرِ، بقدر ما يعكس عدم الثقة في قدرات الأجيالِ المقبلة على تطوير خياراتها الحضارية.

ومن هنا؛ فإننا نبارك مساعي المنادين باحترام التنوّع الحضاري والثقافي وحمايته وتعزيزه، ونشدّ في الوقت ذاته على أيدي المحذّرين من خطورة الأحادية الثقافية التي ترمي إلى صبغ العالم، بحضاراته وأممه وشعوبه؛ بلونٍ واحد في حالة تعميمية ظاهرة لا يمكن تصوّر نجاحها.

ومقابل ذلك؛ ينبغي أن ندرك أنّ أيسر السبل لتعزيز التنوّع الثقافي يتمثل في تحريك كوامنِ الفعل الحضاريِّ لدى شتى الأطراف، وأرى بصفة خاصّة أنّ الدائرةَ الحضارية الإسلاميةَ عليها أن تقدّم مشروعَها الحضاريَّ المتجدِّدَ للإنسانية اليوم، بعيداً عن الانكفاء على انتقاد الآخرين وإبراز عيوب مشروعهم الحضاري، بل على أرضية التكامل الحضاري والتواصل مع الآخرين.

«التعارف» بدلاً من الخصام

إنّ التعامل الرشيد مع واقع التنوّع الحضاري والثقافي في عالمنا؛ يقتضي الالتفات إلى قيمة «التعارف» الإنساني التي يوجِّهنا القرآن الكريم إليها. فلو حاولنا أن نُمعِنَ النظرَ في هذه القيمة؛ لوجدنا أنها تنطوي على أبعادٍ مركّبة، تشتدُّ حاجتُنا، نحن البشر، إليها في هذا العصرِ على نحو خاص.

فالتعارفُ؛ من ضروب التواصلِ الإنساني السامية، التي تتأسسُ على النظرة الإيجابيّة للتنوّع البشري. وبالمقابل؛ لا تغيبُ عن الأذهان، تلك الفلسفاتُ والأيديولوجياتُ والمذاهب الفكريّة والاجتماعية والسياسية، التي تعاملت مع التنوّع إيّاه باعتباره عبئاً أو وزراً ينبغي طمسُهُ أو الخلاصُ منه، أو حتى التعامل معه بمنطقِ الاستعلاءِ من جانب والاستصغارِ من جانب آخر.

والتعارفُ هنا يتقدّم، وبأشواط فسيحة؛ على مفهومِ التسامح، بما يعنيه هذا الأخير ضمناً؛ من احتمالِ الآخر والاصطبارِ عليه، وبكلِّ ما يشي به ذلك من تمايز بين البشر وانسداد في خطوط التواصلِ الأمثل. أما التعارفُ؛ فهو عمليةٌ تفاعليّةٌ باستحقاق، تقوُمُ على أساسِ توقّعِ كلِّ طَرَفٍ أنّ لدى الطرفِ الآخر ما يفيده. ومن المثير للأسف؛ أن نجدَ من يحصر مفهومَ الإفادة بالانتفاعِ الماديِّ وحده. ذلك أنّ الإفادة تنفتحُ على آفاق إنسانيّة بلا حدود، تتقدّمُها القيمُ الإيمانيّةُ، والمعاني الأخلاقيّةُ، ومفاتيحُ السموِّ الإنسانيِّ، والتجاربُ الحضاريّةُ، والمكتسباتُ العلميّةُ، والتراكماتُ التقنيّةُ، وتتصل أيضاً بشتى مجالات الحياة البشريّة.

ثم إنّ التعارفَ لا ينهضُ إلاّ على أرضيّةِ الاحترام المتبادل، وما أحوجُنا إليه في عالمنا. ولو توفّر الاحترامُ هذا؛ لما دخلَ عالمُنا في أزمة الرسوم المسيئة للمقام النبوي الشريف مثلاً، التي عشنا تداعياتها مؤخراً، إلاّ أنّ نزعةَ الامتهان والإساءةِ للآخر والنيل من المقدسات على هذا النحو المقزِّز، وإغلاق منافذ الإنصاتِ للآخرِ والحوار معه من جانب المعنيين في بلد كالدانمرك؛ كان كفيلاً بتسميم الأجواء كما شاهدنا، وتهديدِ سبلِ التواصل الإنساني ذاتها، وإشعالِ الحرائق هنا وهناك، مع وجود أمثلة إيجابية عدة على مواقف إيجابية من دول أوروبية أخرى على طريق التواصل.

أما الاحترام؛ فلن يتشكّلَ في بيئة لا تتيحُ المجالَ للقبول بالآخر. أي أن يُقبلَ هذا «الآخرُ» دون أن يُضطرّ للخروج من ذاته، أو أن يُفرَض عليه التنصُّلُ من

خصائصه الجوهرية. فالقبولُ المتبادلُ المُشار إليه؛ ينطوي على أبعادٍ أعمق مما يحسب بعضهم.

إلاّ أنّ ذلك لا يعني التسليم بالانحرافات والضلالات، أو غضّ الطرف عن المظالم والتجاوزات، التي يفيض بها عالمنا المثخن بالآلام؛ وإنما المطلوب من الجميع أن يقبلوا واقعَ التعدّديّةِ البشريّةِ وأن يُقرّوا حقيقةَ التنوّعِ الثقافيّ والحضاريّ، وأن يجري ذلك على أرضيّةٍ من الثقة بالذات وبقدراتها على إفادةِ الآخرِ أيضاً، بلا استعلاء، علاوة على فرصِ الاستفادة منه، بلا استغلال.

مسلمو أوروبا .. وتوطيد التواصل والتعارف

إنّنا نرى أنّ المؤسسات والأقليات المسلمة في الغرب، ينبغي أن تضطلع بدور فاعل في المساعي الرامية إلى توطيد التواصل والتعارف بين الأمم. فهذا الوجود الإسلامي في أوروبا، إنما يمثل شاهداً حياً على واقع التنوّع الثقافي ليس على صعيد العالم فحسب؛ وإنما ضمن المجتمع الواحد أيضاً. إنّ مسلمي أوروبا معنيون بدرجة أكبر، بالبرهنة على أنّ التنوّع الثقافي يمثل فرصة لا تهديداً، ومكسباً لا خسارة، خاصة إذا ما أُحسن التعامل مع هذا التنوّع على نحو رشيد.

فمن المؤكّد أنّ أجواء الحوار وشروطه ترقى لأن تكون ضرورة لا غنى عنها لمسلمي أوروبا، خاصة في ظل المتغيرات المتسارعة التي تكتنفها. وأستطيع أن أقول بثقة؛ إنّ المسلمين والمؤسسات الإسلامية في أوروبا، ينحازون بشكل حاسم إلى خيار الحوار والتواصل الإيجابي، حتى وإن شعروا أحياناً بالغُبن أو بالإقصاء في بلد أو آخر، وحتى لو لمسوا وقائع من التمييز والتفرقة في بعض المجالات. فقد رفع مسلمو أوروبا ومؤسساتهم أصواتهم عالية كلما سنحت الفرصة، تأكيداً لموقفهم الراسخ هذا، القائم على توجههم المؤكد نحو تعزيز أسس التعايش السلمي وتوطيد التواصل والتعارف والاحترام المتبادل في مجتمعاتهم، لا يضيرهم ما يستهدفهم أحياناً وفي بعض البؤر بالتحديد من حملات مغرضة تستهدف تشويه صورتهم وتوجهاتهم. ولعلنا نشير هنا إلى صدور «ميثاق المسلمين في أوروبا»، وهو حصيلة مشاورات ومدارسات، جرى في تأكيد هذه المعاني والأبعاد والتوجهات بوضوح كامل.

إننا ندرك تمام الإدراك، أنّ جهود التواصل والحوار، ومساعي تعزيز التنوّع، لا يجوز أن تكون عملية مقتصرة في أدواتها أو مآلاتها على قطاعات محدودة، أو مقتصرة مثلاً على العلاقات الدبلوماسية بين ممثلي الدول، أو أسيرة للمنتديات وصالونات النخب، أو شأناً يُكتفَى فيه بالخطابات والإعلانات وحسب. فالمطلوب، بكل تأكيد، أن يتجسّد حوار الحضارات ويتعمق في الأمم والشعوب والمجتمعات، والأجيال الجديدة أيضاً، كي نرى المزيد من ثماره العملية اليانعة، وهو ما يلفت الانتباه في المحصِّلة إلى مسؤوليات أطراف عدة، ربما تكون من أهمها الأقليات والمؤسسات المسلمة في الغرب.

إننا نشدِّد على أنّ إبراز وسطية الإسلام هي إحدى أبرز المسؤوليات في هذه

المرحلة، بالنسبة لنا نحن المسلمين في الغرب، وبالنسبة للعالم الإسلامي بشكل عام. إنّ العلماء والمفكرين، والدعاة والمرشدين، والسياسيين والقادة، والكتّاب والإعلاميين، كل في موقعه، وجميعاً حسب مسؤولياتهم؛ مطالبون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى؛ بالوفاء بهذه المهمة الجليلة على أتم وجه.

إننا معنيُّون تماماً بقطع الطريق على سوء الفهم المتبادل، ومطالبون جميعاً بالتعبير الحسن عن حقائق ديننا الحنيف، وبالبلاغ الحكيم لرسالته السامية. فقد وجد الذين يربطون، في الغرب، صورة الإسلام بالسيف والنار والدم؛ ما يعزِّز جهودهم الحثيثة في خطاب متطرف أو ممارسات استثنائية دامية تُرتكب هنا وهناك على أيدي مسلمين يزعمون أنّ الإسلام موجه لهم في ما هم عليه قائمون، وهذا ما يقتضي مضاعفة الجهود، خاصة وأنّ الرأي العام ربما بات أقدر على التمييز بين الغث والسمين، والتفريق بين خطاب وآخر أو ممارسة وأخرى.

مسؤوليات ومهام في مجالات متعددة

وفي سياق تناولنا للكيفية المفضية إلى توطيد أسباب السلام والتعايش بين الأمم والحضارات في عالمنا المعاصر؛ وتطرقنا لما يتوجّب على كافة الأطراف القيام به لتحقيق ذلك؛ فإنّ لنا أن نشير إلى جملة من المسؤوليات والمهام التي لا غنى عنها في هذا المضمار، وذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

فالتعليم مثلاً يتحمّل في العادة قسطاً وافراً من المسؤولية عن مدى النجاح المتحقق في ميدان التفاعل الإيجابي بين الحضارات.

ومن المسؤوليات التي طالما أثارت اهتمام مسلمي أوروبا، هو قصور بعض المناهج التعليمية المعمول بها في بلدان هذه القارة، في مجال التنشئة على قيم التعارف الإنساني والقبول بالآخر (المسلم مثلاً). وقد أكّدت العديد من البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الحقل أنّ مناهج التعليم لم تساهم بما فيه الكفاية في مكافحة الانطباعات السلبية الراسخة في الوعي الجمعي إزاء الإسلام والمسلمين، بل غذتها في كثير من الأحيان. يقتضي هذا تكاثف الجهود الرامية لتنقيح المناهج المدرسية في بلدان أوروبا مما عَلَق بها من شوائب لها انعكاساتها السلبية على فرص الحوار بين الحضارات في النضوج في واقع الأجيال الجديدة.

وفي ما يتعلق بالثقافة بشكل عام؛ فإنّ صعودَ لافتةِ العولمة في السنوات الأخيرة؛ قد حمل معه الكثيرَ من الهواجس المعلومة، التي كان من بينها ما يتصل بالثقافة. من هنا برزت الدعوة الدفاعية للحفاظ على التنوّع الثقافي، في ظل اتجاه، يراه بعضُهم كاسحاً، نحو تنميط الثقافات متعددة المشارب في قالب أحادي عالمي، ذي صبغة غربية طاغية.

إننا، في الوقت الذي ندعو فيه إلى إثراء التفاعل الإيجابي بين الثقافات والتواصل بينها، لنحذّر من عواقب التصورات والممارسات التي تنضح بعقدة الاستعلاء الثقافي، والتي تتجاهل ذلك الرصيد الهائل من التراكمات البشرية الكامنة في الدوائر الحضارية على تعدّدها. ولا جدال أنّ مساعي الحوار بين الحضارات تفقد مصداقيتها وجدواها إذا لم تقم على مبدأ الاحترام المتبادل بين المنتسبين لهذه الحضارات على تنوّعها.

أما بشأن الإعلام ومضامينه؛ فإنّ هناك حاجة لا يمكن تورية إلى الكثير من الجهود الرامية لمكافحة التشويه واجتثاث التحريض وخطاب الكراهية في وسائل

الإعلام. ويقتضي هذا تعاملاً أكثر فعالية من كافة الأطراف ذات الصلة مع وسائل الإعلام، ووضعاً للأوساط الإعلامية أمام مسؤولياتها الأدبية في تشجيع الحوار والتفاهم المتبادل.

ولا يغيب عن أذهاننا أنّ تطوُّر وسائل الاتصال بين البشر قد جاء بمثابة فرصة واعدة لتشجيع التواصل الإيجابي المثمر بين الحضارات. ويقتضي هذا أن يكون الاتصال في الاتجاهات المتعددة، لا على هيئة ضخ ثقافي في اتجاه أحادي. والحالةُ السلبيّةُ الأخيرة ليست بعيدة عن عالمنا بكل أسف، وهو الذي يشهد تمركزاً للمنتجات الثقافية والإعلامية ولإمكانات البث والاتصال في بؤر محدّدة في ما يُعرَف بعالمَ الشمال، كما عليه الحال بالنسبة لـ «هوليوود» التي تقتطع لذاتها نصيب الأسد مما يشاهده البشرُ حول العالم، دون أن تتحلّى صناعتها السينمائية، في الغالب، بالمسؤولية التي تقتضيها هذه المرتبة.

إنّ وسائل الإعلام مطالبة بأن تتحلّى بالمسؤوليّة، فالحرية الإعلامية تَفرضُ التزامات أيضاً. وعبر السنوات الأخيرة بكل ما تخلّلها من أزمات؛ استرعى انتباهَنا أنّ بعضَ وسائل الإعلام لم تتحلّ بالحساسيّة الكافيّة، بل عمدتْ أحياناً إلى التشويهِ والتحريضِ وإشعال الحرائق.

ولا ريب أنّ العيشَ في «مجتمع المعلومات»؛ إنما يعني كذلك أنّ بقاء وسائل الإعلام في منأىً عن مسؤولياتها الأخلاقية والأدبية؛ أمرٌ لا يُحمدُ عقباه. وإزاء ذلك؛ ينبغي التذكير؛ بأنّ الوصول إلى علاقة إيجابية متقدمة بين مكوّنات المجتمع الإنساني.

ومن المجالات الأخرى بالغة الأهمية؛ **حقل الاقتصاد والتنمية.** فلا يجوز أن نتجاهل ذلك التفاوت المذهل بين أمم العالم في معدلات الرفاه؛ وهو أحد التداعيات المقلقة بالنسبة لدعاة الحوار بين الحضارات. إذ لا يتمتع المنضوون في إطار الدوائر الحضاريّة المتنوعة؛ بمنسوب متكافئ أو متقارب من العيش الكريم. فالحقائقُ المَفزعةُ في هذا الشأنِ معروفةٌ للجميع؛ وهي تتمثل باختصار في أنّ ما لا يزيد عن عشرينَ في المائة من البشر؛ ينعمون بأكثر من ثمانين في المائة من خيراتِ كوكبنا المشترك هذا، بينما تجدُ أغلبيةُ البشرِ ذاتَها محاصرةً بآفاتِ الفقرِ والجوعِ والمرضِ والجهل.

وغنيٌّ عن القول؛ أنّ القلقَ في هذا الميدان له مبرِّراته؛ فالمستقبلُ لا يبدو ورديّاً في عيون قطاعات واسعة من الأجيالِ الجديدة في كثير من أمم الأرض. فالعولمةُ الاقتصادية باتت، شئنا أم أبينا؛ عنواناً لمرحلةٍ قاتمةٍ نعيش إرهاصاتِها، تتعاظم فيها

الفجواتُ الهائلةُ بين الأمم الصناعيّة والأمم النامية، في معظم قطاعات الحياة، بل وتنعكس على تعاظم الفجوات البينيّة وخيمة العواقب، في الدول الصناعية ذاتها.

أما الممارسةُ الاقتصاديّةُ؛ فتبقى بحاجة إلى تطعيمها بالقيم الإنسانية، التي تنبذُ التعاملَ مع الإنسان على أنه مجرّدُ حلقةٍ في سلسلة الإنتاج والاستهلاك الدائرية. كما أنها تقتضي الالتفات إلى حجم الحيْف الذي يطال المتضرّرين من نشاط كثير من الشركات متعددة الجنسية مثلاً، أو إجراءات تتبعها مؤسسات اقتصادية دولية، أو حتى سياسات تعتمدها دول وتكتلات اقتصاديّة.

أما في ما يخصّ التنمية؛ فإنّ المؤشرات المتاحة لنا جميعاً؛ تتحدثُ عن حالة من الإخفاق المُزمن، مُنيت بها سياسات التنمية الدولية، بعجزها عن ترجمة شعاراتها الكبرى إلى نتائج ملموسة، وسط حالة من المراجعة للرؤى التي قامت عليها تلك السياسات التي أفلست على أرض الواقع. ونزعم أنّ افتقار هذه السياسات إلى الجدّيّة اللازمة في التعامل مع الملف الإنمائي، فضلاً عن تعميم حلول إنمائيّة أحاديّة، تتجاهل الخصوصيات الحضارية والفوارق بين البيئات الثقافية للشعوب المستهدفة بالتنمية؛ هما من بين العوامل الجوهرية التي قادت إلى هذا الإخفاق.

وما يزيدُ من تعقيد الموقف؛ ما يشهده الإنفاقُ الإنمائي للدول الصناعية من تراجع واضح منذ نهاية الحرب الباردة، فقد تم طيّ ملف التنافس بين القطبين على اجتذاب مناطق النفوذ في العالم الثالث، التي لم تعد، وفقاً لمنطق المصالح التنافسية، تستحق القدْر المسبوق من الإنفاق. وزيادة على ذلك؛ ما زلنا شهوداً على نماذج من ربط المساعدات الإنسانية بالاستقطابات السياسية، واستعمال الإنفاق الإنمائي أداةً للاستراتيجيات الخارجية لمصالح بعض الدول، وهو ما يقتضي مراجعةً مدفوعةً بوازع أخلاقيّ، أخذاً بعين الاعتبار أيضاً أنّ ذلك المنحى المؤسف يبعث برسالة خاطئة بشأن طبيعة النوازع التي تحكم العلاقة بين الأطراف الدولية.

ولا ينبغي لذلك أن يدفع الأمم والشعوب المعنية بأن تتناسى المسؤوليات الذاتية الملقاة على عاتقها، ودورها الحاسم في التغيير نحو الأفضل (إنّ الله لا يغيِّر ما بقوم حتى يغيِّروا ما بأنفسهم).

وإجمالاً، وفي ظلال هذه الحالة المثيرة للأسف والقلق في آن؛ يجب علينا التحذير من عواقب الحرمان والبؤس والجهل التي تطال قطاعات واسعة من الأمم والشعوب. فالأمر يتعلق هنا بمرتع لآفات التطرف والعنف والحروب، وهي ملابساتٌ لا تخدم مساعي التواصل الإيجابي والتفاهم بين مكونات مجتمعنا الإنساني.

كلمات عن المسلمين ومسؤولياتهم

عندما نقرّ بما ينبغي على الآخرين في عالمنا المتنوِّع أن يراعوه، وعندما نتوجّه إليهم ببعض الرؤى والتصوّرات وحتى المطالب؛ فإنّ علينا أن لا نغفل مسؤولياتنا أيضاً. ولعلنا نلتفت هنا إلى متطلبات لا غنى عنها، مثل إشاعة ثقافة الحوار وترسيخ قيم التواصل الحضاري، في أجيال المسلمين أينما كانوا، على أسس إسلامية أصيلة، وبناء على إرادة ذاتية راشدة، تأهيلاً لهذه الأجيال لمواكبة عملية التواصل الحضاري على أتم وجه، وقطعاً للطريق على عوارض سلبية هنا وهناك.

ولا نتردّد في القول أيضاً؛ بأنّ على العالم الإسلامي أن يمضي في مسعى النهضة الحضارية وخيار الإصلاح الذاتي والتقويم المستمر للخطاب والأداء، على أمل تقديم النموذج الحيّ من خلال ذلك؛ الذي يجسد قيم الإسلام وتوجهاته الإنسانية الحضارية.

إننا ندرك كذلك أنّ تعزيز فرص الحوار الحضاري والثقافي يقتضي إيجاد الحلول الرشيدة والعادلة للقضايا المزمنة منها والناشئة، التي تعاني تحت وطأتها بعض الشعوب المسلمة، على أساس الحق والعدل والإنصاف وحفظ كرامة الإنسان، فضلاً عن إنهاء المظالم بشتى صنوفها وصورها، وإقران إدراك ذلك كله بما يستتبعه من السعي الجاد لتحقيق هذه المطالب التي لا غنى عنها، كي تتعافى الأمة الإسلامية من القروح والآلام التي تعتريها منذ زمن بعيد، وتكون أكثر قدرة على القيام بتواصل حضاري أكثر رشداً وفعالية بإذن الله.

والله الموفق لكل خير،،

يشتمل هذا الكتاب، بفصوله الثلاثة، على مباحث في موضوع الوسطية، لاثنين من الأساتذة الفضلاء من روّاد العمل الإسلامي الأوروبي، ولعلّه يعين على إنضاج الفكر في موضوع الوسطية وشواغل مسلمي أوروبا.

في الفصل الأول يبحث فضيلة الدكتور أحمد جاباالله، مسألة "الوسطية بين واجب المواطنة في أوروبا وحفظ الهوية الإسلامية، الواقع الماثل والأمل المرتجى". ويتأسّس تناول هذا الموضوع على أنّ الوجود الإسلامي الواسع والمتنامي في البلاد الأوروبية يطرح على المسلمين وعلى المجتمعات الأوروبية مجموعة من القضايا والإشكالات التي أصبحت محلّ اهتمام الباحثين والدارسين ورجال الفكر والسياسة، ولعل من أبرز القضايا التي تطرح اليوم قضية المواءمة بين واجب الوفاء بمقتضيات المواطنة للمسلم وواجب الحفاظ على الهوية الإسلامية.

أمّا الفصل الثاني، فيأتي بعنوان "الوَسَطيّةُ والبُعْدُ الحَضاري"، لفضيلة الأستاذ أحمد الراوي، ويتَناول جوانب متصلة بالَبعدِ الحضاريِّ للوسطية.

وفي الفصل الثالث، يعالج فضيلة الأستاذ أحمد الراوي موضوع "العلاقات الإنسانية في ضوء الوسطية"، سعياً إلى تعامل رشيد مع التنوّع الثقافي وتوطيد التواصل والتعارف بين الأمم.

اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا
Federation of Islamic Organisations in Europe

السعر
6 يورو